رؤية تربوية مقترحة لدمج أطفال الشوارع في المجتمع المصري

لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030

إعداد

د/ أيسم سعد محمود محمود

أستاذ مساعد بقسم أصول التربية

كلية الدراسات العليا للتربية - جامعة القاهرة
ملخص الدراسة:

تعتبر ظاهرة أطفال الشوارع واحدة من أهم الظواهر الاجتماعية الأخاذة في النمو والتزايد، ليس فقط في بلدان العالم الثالث، بل في بعض الدول الصناعية المتقدمة.

وباستقراء مدى وجود هذه الظاهرة في المجتمع المصري وحمجاها، نجد تضاربا في البيانات والإحصاءات، ما بين إحصاء يقدر عددهم بـ (2) مليون طفل في مصر، وأخر يقدر عددهم بـ (16) ألف طفل، وثالث يقدر عددهم بأكثر من (20) ألف طفل، وعلى كل فيمكن اعتبار هذه الإحصاءات المتاحة مؤشرات عامة لوجود الظاهرة وتزايدها واتجاهاتها في مصر.

ولهذه الظاهرة تداعياتها السلبية على عملية التنمية المستدامة في مصر، وما تبنته مصر من أهداف في استراتيجيتها للتنمية المستدامة من قضاء على الفقر، وتوفر للتعليم الجيد، وتحقيق للعدالة الاجتماعية، وتوظيف لقدرات أفرادها في كل مكان في مصر.

وتمكن خطورة هذه الظاهرة فيما يبتعر لهؤلاء الأطفال من استغلال مادي وجدسي وفكري، فيؤلاء بمثابة قنابل موقوتة تهدد المجتمع وتهدد أمنه، نظرًا لأن أطفال الأطفال هربوا للشارع بسبب المجتمع بما فيه من أسرة مفكرة، ومدرسة طاردة، ومن ثم لم يجد هؤلاء سوى الشارع مأوى لهم، واندمج هؤلاء في مجتمعات الشارع التي هي عالم آخر له قيمه وقوانينه والتي هي بطبعة الحال موجهة ضد المجتمع بما يمارسه من تسول وسرقة واتجار في المخدرات وممارسات سلوكية غير سوية.

وانطلاقا مما سبق، فلا ينبغي للمجتمع أن يقف موقف المتفرج على هؤلاء، بل عليه أن يأخذ بآدابهم، فهم مواطنون صغار اضطرارهم ظروفهم لأن عشيتهم عيشة مهتمشة بلا رعاية ولا حماية، ومن ثم فهؤلاء في حاجة لاحتواهم ودعمهم في المجتمع المصري، ومن ثم كانت هذه الدراسة الحالية والتي تطرح رؤية تربية مقترحة لدمج هؤلاء الأطفال في المجتمع المصري من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

استخدمت الدراسة المنهج الوضعي باعتباره أكثر ملاءمة لموضوع الدراسة، من حيث تقديم صورة متكاملة لحجم ظاهرة أطفال الشوارع بالمجتمع المصري، ثم تعرف المخاطر التي يواجهها...
هؤلاء الأطفال، والعوامل المؤدية لظهور ظاهرة أطفال الشوارع في المجتمع المصري وأنتشارها، كما تعرضت الدراسة للتنمية المستدامة وأهدافها واستراتيجية مصر للتنمية المستدامة 2020، لتنطلق الدراسة بعد ذلك لطرح رؤية تربوية مقترحة لدمج أطفال الشوارع في المجتمع المصري من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتستعرض هذه الرؤية التربوية المقترحة الأدوار المختلفة التي يمكن أن تقوم بها الدولة فيما يتعلق بسياستها العامة، وما يتعلق بواجباتها تجاه الأفراد ذوي الظروف الصعبة، كما تتعرض الرؤية التربوية المقترحة لدور الإعلام، ودور المؤسسات التعليمية في مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع ودمجهم في المجتمع المصري ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة من إجراءات وآليات: ضرورة تطوير المناطق العشوائية وإعادة تخطيطها بما يضمن توفير البنية الأساسية والمرافق اللازمة من مدارس ومستشفيات، الدعم المالي من الحكومة والمنظمات غير الحكومية لتوفر المتطلبات اللازمة لأطفال الشوارع لدمجهم بالمدارس العادية، تكثيف جهود وسائل الإعلام لدمج أطفال الشوارع في المجتمع المصري من خلال البرامج الصحية والاجتماعية والتعليمية لتنوعية وتنقيف الأسر في المجتمعات العشوائية والفقراء.

الكلمات المفتاحية:
أطفال الشوارع - التنمية المستدامة
Summary English

"a proposed educational vision for integrating street children in Egyptian society to achieve the goals of sustainable development". Aysam Saad Mohamady Mahmoud – Assistant Professor in Foundations of Education department - the Faculty of Graduate Studies for Education - Cairo University.

The phenomenon of street children is considered one of the most important social phenomena that are growing, not only in the countries of the Third World, but in some developed industrial countries. In terms of the extent of existence of this phenomenon in Egyptian society and its size, there is a discrepancy in data and statistics, among an estimated number of 7 million children in Egypt, an estimated number of 16,000 children, and an estimated number of more than 20,000 children. However, these available statistics can be considered general indicators of the existence of phenomenon, its growing and trends in Egypt.

This phenomenon has negative effects on the sustainable development process in Egypt and the objectives adopted by Egypt in its strategy for sustainable development to eradicate poverty, provide good education, achieve social justice and employ the capabilities of its members everywhere in Egypt. The danger of this phenomenon lies in the physical, corporal and intellectual exploitation of these children. These ones are time bombs threaten the society and its security, since these children fled to the street because of the
society, including a disintegrated family and an expelled school. They are integrated into street societies that represent another world has its own values and laws which, of course, are directed against the society in terms of begging, stealing, drug trafficking and abnormal behavior practices.

As a result, the society should not stand idly by, but the society should take their hands. They are small citizens who have been forced to live a marginalized life without care, protection or social rights. Therefore, they need to be removed and integrated into the Egyptian society. Thus, this study, which presents a proposed educational vision for integrating the street children into the Egyptian society to achieve the sustainable development.

This proposed educational vision introduces the different roles that the state can play in terms of its public policy, its duties towards the individuals with difficult circumstances. Also, the proposed educational vision exposes the role of the media, and the educational institutions in confronting the phenomenon of street children and their integration into the Egyptian society.

**Key words:**

- Street Children  -Sustainable Development
رؤية تربوية مقترحة لدمج أطفال الشوارع...

مقدمة:
إن الأطفال هم عدة المستقبل وأمل الأمة، فبرعايته وتشيتم التنشئة السلية، وتعليمهم التعليم الجيد، وأشباع حاجاتهم المختلفة وحل مشاكلهم، نستطيع أن نهذه جيلاً صالحاً لأن يواجه المستقبل بتحدياته وتطوراته (الشرف، ٢٠٠٠، ١٣٥).

لذا كان هناك اهتمام دولي بمرحلة الطفولة والذي بدأ من منتصف الأربعينيات، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أنشأت الأمم المتحدة منظمتهم للطفولة (اليونيسف) في عام ١٩٤٦، والتي أصبحت لها دور كبير في عام ١٩٥٣ في مساعدة الأطفال على مستوى الدول النامية (حافظ، ٢٠٠١، ٢٧٧-٢٧٨).

وقد بدأ الاهتمام المجتمعي الدولي المكثف بقضايا الطفولة منذ منتصف القرن العشرين، بعد أن تعددت المشكلات التي تتعارض لها الأطفال في أنحاء العالم (عمر، ٢٠٠١، ١٧٧).

وتعتبر ظاهرة أطفال الشوارع من المشكلات ومن أهم الظواهر الاجتماعية التي يعاني منها العديد من بلدان العالم، النامي منها والمقدم، وإن كانت هذه الظاهرة تتضاعف أكثر في العالم النامي، ولذلك تحركت الجهود الدولية لمواجهة هذه المشكلة بواسطة منظمات دولية مثل منظمة اليونيسف، ومنظمة الأمم المتحدة، ومنظمات شباب هوب في برطانيا، ومنظمة أطفال الشوارع الدولية في كندا، ومنظمة اليونسوس، ومنظمة الشباب العالمية، منظمة تشايدغ (ال أمريكا، ومنظمة الرؤية العالمية بانجلترا، ومنظمة أوكسفام برطانيا(عمر، ٢٠٠١، ١٧٦-١٧٩)، وقد شهدت الفترة الأخيرة اهتماماً عريناً مشكلات الطفولة، وتمثل هذا الاهتمام بإقامة العديد من المؤتمرات وورش العمل والتي أثرت خطط استراتيجيات للعناية بالأطفال ورعايتهم، ومن هذه المؤتمرات: المؤتمر العلمي الثاني لجمعية أحباء الطفولة والذي عقد بالقاهرة تحت عنوان "أطفال في ظروف صعبة عام ٢٠٠٠، ومن ورش العمل ما قام به المجلس العربي للطفولة والتنمية بالقاهرة تحت عنوان "التصدي لظاهرة أطفال الشوارع عربا" (الشرف، ٢٠٠٤، ٤٠٣-٤٠٥)، وبعد المجلس العربي للطفولة والتنمية من المنظمات العربية التي أخذت على عاتها الدعم الفني والمادي للدول العربية التي تنتشر بها ظاهرة أطفال الشوارع، وقد بنيت المجلس مشروع إربيا لحماية أطفال الشوارع في العالم العربي (الفكي، ٢٠١٣).

ومن الدول العربية التي شاركت في هذا المشروع وكان لها مزيد اهتمام بالطفولة ورعايتها، مصر والتي نص دستورها لعام ١٩٧١ على أن الدولة تكفل حماية الأموة والطفولة (دستور جمهورية مصر العربية، مادة ١٠)، وأعلنت الدولة المصرية أن ١٩٨٩-١٩٩٩ هو بداية العقد الأول لحماية الطفل المصري ورعايته، و٢٠٠٠-٢٠٠١ هو العقد الثاني لحماية الطفل المصري ورعايةه (حافظ، ٢٠١٠، ٢٧٢) و(الديريبي، ٢٠١١، ٢٣٧) (حقوق الطفل - وثيقة عقد حماية الطفل المصري).

http://ecce.asu.edu.eg/hr/child/child-2.html-٢٠١٩، وفي عام ١٩٨٨ صدر قرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٨ بإنشاء المجلس القومي للطفولة والأمومة بمصر، ليتولى هذا المجلس وضع مشاريع الخطط القومية والسياسة العامة للطفولة والأمومة في مصر (المجلس القومي للطفولة والأمومة، معلومات حول المجلس).
ولم تتوفر المبادرات الإصلاحية في مصر في مجال رعاية الطفولة والأمومة على المبادرات الحكومية، بل حملت الجمعيات الأهلية -مثل الجمعية المصرية للرعاية الطفول وجمعية الأسر المنتجة- على عقاقبهم مهما دعم الأسر الفقيرة من خلال تقديم الفروض الميسرة لتنفيذ بعض المشروعات التي ترتبها على الأسر وتحسن من مستوى معيشتهم (2000، 91).

ومنهج الدولة المصرية الإصلاحية كذلك في مجال الطفولة والأمومة، ما قامت به وزارة التضامن بالتعاون مع صندوق تحيا مصر، ببنية استراتيجية مشروع أطفال بلا مأوى، من خلال تمويل (145) مليون جنيه، منهم (114) مليون جنيه من الصندوق، و(50) مليون جنيه من دعم واعادات جمعيات التضامن الاجتماعي.

وأضاف مسؤولون عن مشروع أطفال بلا مأوى، بأنه تم تصميم (17) نموذج يجوب في المحافظات ليجرب في أطفال الشوارع، وتوفر خطة ساخنة للأطفال في حال وجود طفل بلا مأوى، واستطاع المشروع السلام مع أكثر من (10) ألف طفل و(500) طفل في غضون سنة، منهم (145) طفل تم دمجهم في المجتمع (حبري، 2018).

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها مصر في مجال الطفولة والأمومة، فإن ظاهرة مثل ظاهرة أطفال الشوارع ما زالت تنتشر في المجتمع المصري، وإن كانت ظاهرة في المجتمع المصري فإن الظاهرة الكبيرة وحدة يعيش فيها (2.5) مليون طفل يعيش تحت خط الفقر ويشكلون مصدراً خصباً لإفراز ظاهرة أطفال الشوارع، ومع أن الدولة بدأت تتعامل مع هذه الظاهرة في الفترة الأخيرة منذ 1993 من خلال انتخاب وتسييرلزم التدريس للعمل بالشارع تعرف على أطفال الشوارع وظروف حياتهم وجمع معلومات عن المناطق التي يترددون عليها (اليونيسف والمجلس القومي للأمومة والطفولة، 2005، 2)، إلا أن الظاهرة ما زالت قائمة لوجود أسبابها والعوامل التي تؤدي إليها في المجتمع المصري، فقد أطفال الشوارع طبقاً لأحدث الاحصائيات لوزارة التضامن الاجتماعي أكثر من (20) ألف طفل يعيشون في مصر بلا مأوى، وهؤلاء بمتلاع قابل موقفهم وأرضاً خصباً للأطرام الهدامة والمشرفة في ظل ظلهم للاستمرار الوطني، وتعتبر أكثر المحافظات إباداء أطفال الشوارع في مصر عشرة محافظات (القاهرة، الجيزة، القليوبية، الإسكندرية، الشرقية، المنوفية، السويس، بني سويف، المنايا، أسيوط) ويوجد هذه المحافظات (13) ألف طفل مشرد (حبري، 2018).

وتتعد العوامل التي تسببت في تفاقم هذه الظاهرة وتغذيها وانتشارها في المجتمع المصري، ما بين عوامل اجتماعية واقتصادية وأسرية وتعليمية، ففي ظل انخفاض مستوى المعيشة والاقتصادي للمواطن المصري، وارتفاع معدلات البطالة، وكبير عدد أفراد الأسرة واحتياجاتهم لأن أطفالهم، وفي ظل نمو العوامل التي هي من الأصول الأساسية والمعرفة والمطلب للفوات الشوارع، وفي ظل التفكك الأسري، وتلك الأسرة عن واجباتها، وكذلك تخبر المدرسة عن احتوائها لتجربتهم وما يتضخمو من مشكلات وإنساوة في الخدمات وسوء في المعاملة من العالم للتعليم، كل ذلك أسهم في خروج مجموعة من أطفالنا للشارع، فاختنخدوه سكنًا ورتوغ يعيشون فيه ويمارسوون فيه أنشطتهم في مجتمع آخر منفصل عن المجتمع الأكبر الذي يعيش فيه وهو مصر، (حافظ، 2010، 82، 86) (أحمد، 2008، 44-47).
رؤية تربوية مقترحة لدمج أطفال الشوارع

مشكلة الدراسة:

بناءً على ما سبق فإن ترك هذه الفئة المهمة من أطفال الشوارع دون دمجهم في المجتمع المصري سيستقطب خطورة على المجتمع وعلى مسيرة التنمية المستدامة فيه، وذلك في ظل تزايد هؤلاء في المجتمع المصري حيث تشير الدراسات السابقة إلى أن أغلب التقديرات لأعدادهم تصل إلى (16) ألف طفل (خفري، وعبد الحليم، 2017) (جاويش، 2017) وهذا مؤشر واضح إلى أن أمام مشكلة حقيقية تستحق الوقوف أمامها ودراسة في إطار الحق الإنساني وما كله الدستور لهؤلاء من حقوق، وفي إطار استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، فهل أطفال الأطفال إن لم نساعدهم وتأخذ بآيديهم فإنهم سيكونون أفعواناً في أيدي الأعصاب وسيقومون بأنشطة غير مشروعة ضد المجتمع الذي يعيشون فيه، وسيكونون فريسة سهلة يتم توظيفها في الأعمال الإجرامية والإرهابية، هذا فضلاً عن تعرضهم للأمراض واستغلالهم الجنسي من قبل العصابات أو المرأة من البالغين في الشارع (الشهري، 2009، 2010، 2011) (أحمد، 2008، 48)، فمن أجل ما سبق ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع كانت هذه الدراسة الحالية والتي تتعلق قضية مهمة لفئة من الفئات المهمة في المجتمع المصري وهي فئة أطفال الشوارع، وكيف يمكن دمجهم في المجتمع المصري، من خلال رؤية تربوية مقترحة تقدمها الدراسة الحالية، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن دمج أطفال الشوارع في المجتمع المصري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ 2030؟

ويطرح من هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية:

- ما حجم ظاهرة أطفال الشوارع في المجتمع المصري، وما انعكاساتها؟ وما التجربة الرائدة؟
- والطريقة المقترحة في التصدي لظاهرة أطفال الشوارع ودمجهم في المجتمع؟
- ما أهداف التنمية المستدامة في المجتمع المصري وفقاً لرؤية مصر 2030؟
- ما الرؤية التربوية المقترحة لدمج أطفال الشوارع في المجتمع المصري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030؟

أهداف الدراسة:

تستهدف الدراسة الحالية تقديم رؤية تربوية مقترحة لدمج أطفال الشوارع في المجتمع المصري من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقاً لرؤية مصر 2030، وذلك من خلال:

- رصد حجم ظاهرة أطفال الشوارع في المجتمع المصري، وما يواجهه من مخاطر، وأهداف العوامل المؤدية لظهور وانتشار ظاهرة أطفال الشوارع في المجتمع المصري، مع اقتراح رؤية تربوية لدمج أطفال الشوارع في المجتمع المصري من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في ضوء ما تم عرضه من تجارب رائدة وأليات مقترحة.
- إعادة النظر في التعامل مع أطفال الشوارع كمجرمين أو كفئة مهما مبهرة من المجتمع، بل ينبغي تعزيز الصورة الذاتية عنهم واحترامهم ودمجهم في المجتمع ليكونوا أدوت بناء فيه، من خلال اكتساب قدراتهم ومواهبهم وتدعمهم وتنمية نشاطها لخدمة المجتمع.
- إغلاق متابع الفكر المبتكر ومنابع الجريمة، حيث يستغل أطفال الأطفال - خاصة من يعيشون في العشوبات - من قبل عصابات إجرامية وجماعات متطرفة، ويربي هؤلاء...

المجلة كلية التربية - جامعة المنوفية

العدد الثالث 2019
على قيم واتجاهات ومعارف وأفكار معادية للمجتمع الذي اضطرهم في أول الأمر ليعيشوا في الشارع وحمرهم من حقوقهم الاجتماعية التي يتمتع بها غيرهم.
- لفت نظر المسؤولين وأصحاب القرار في الدولة المصرية إلى أهمية دعم الأسر الفقيرة من خلال القروض الميسرة والمشروعات الصغيرة والخدمات الصحية والتعليمية المدعمة حتى لا يتسرب أبناءهم من التعليم متجهين إلى الشارع هربوا من ضغوط الأسرة ومن بيئة مدرسية طاردة غير جاذبة لهم.

أهمية الدراسة ومبرراتها:
- تزايد عدد أطفال الشوارع يومًا بعد يوم مع عدم وجود إحصائيات دقيقة لأعدادهم؛ بسبب انتشارهم في أماكن عديدة، وهذا يعد بمثابة جهاز الإنذار للفتة موقعة تمر المجتمع، لا تدري ساحة انفجارها، مما يستلزم إيقاف المناقشة والروافد التي تقوى هذه الظاهرة وتميها، ومن أهم هذه الروافد التفكك الأسري، وانخفاض مستوى الأسرة الاقتصادي، والتسرب التعليمي، وفقدان الطفل والأسرة لأهمية التعليم ودوره في الحركات الاجتماعية (فخري، وعبد الجليل، 2017 (جاكي، 2010، 2012).)
- أصبحت ظاهرة أطفال الشوارع مشكلة تهدد الأمن والاستقرار الاجتماعي، حيث يتم استغلال هؤلاء الأطفال من قبل العصابات وأصحاب الفكر المتطرف، ويتم توظيفهم في أعمال إجرامية وإرهابية تدير المجتمع وترفع مسيرة التنمية المستدامة فيه. (الشهري، 2009، 2018).

أهمية تغيير النظرة المجتمعية لأطفال الشوارع، ورفض المجتمع لهم أنهم فئة مهمة منبوذة، إذ ينبغي النظر إليهم على أنهما مواطنين صغار السن اضطررتهم الظروف لأن يعيشوا عيشة مهمة، ومن ثم فهي يحتاجون من المجتمع أن يحتويهم ويدمجهم فيه ويعرف قدرتهم ومواهبهم وشجعهم على النظر لأنفسهم نظرة إيجابية على أنهم قادرون على تغيير حياتهم إلى الأفضل.

تساعد هذه الدراسة في لفت نظر متخذي القرار والمسؤولين عن خطط التنمية في الدولة المصرية إلى أهمية التصدي لظاهرة أطفال الشوارع ومواجهةها وتحذير هذه الفئة بالمجتمع المصري، وإن كان هؤلاء بمثابة عوامل هدم للمجتمع وخطط التنمية.

مصطلحات الدراسة:
- تتحد مصطلحات الدراسة الحالية فيما يلي:

أطفال الشوارع: لقد تعددت التعريفات التي تناولت هذه الفئة من الأطفال، ومن هذه التعريفات:
- هم الأطفال الذين يقضون معظم أوقاتهم في الشارع أو الأماكن العامة ويشمل هؤلاء الأطفال الذين يعملون ويعيشون في الشارع وليس لديهم تواصل مع عائلاتهم، والأطفال Temalura and Ricaldi – Coquelin, 2005 و. (122)
ROYA TIBRA MATHRA LAMDUG ATEFAL TIVAR.

هم أطفال يعيشون أو يعملون في الشوارع، ويقضون وقتاً طويلاً في مهن مختلفة مع أو بدون حماية من البالغين المسؤولين. (2003, Roxas, 2)

هم من الفئات المهتمة، إذ تتفق أوضاعهم وظروفهم وأنشطتهم مع الفئات المهمة، ويقومون بأعمال غالباً ما تكون متدنية وغير ماهرة مقابل أجور منخفضة، ولا يحصلون على حقوقهم في الوعي وحماية الحياة الاجتماعية (حافظ، 2010, 81, 80).

وتعرفهم الدراسة الحالية بأنهم: فئة من الفئات المهتمة في المجتمع، حُرموا من حقوقهم الإنسانية واحتاجاتهم الأساسية في الصحة والتعليم والمسكن والسكن المناسب والأسرة الراعية لهم، والعمل المناسب، والرعاية المجتمعية، ويتخذ معظمهم من الشارع ما أو ما يمارسون فيه أنواع مختلفة من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والترفيهية من خلال ما يسمى بمجتمعات الشوارع.

التنمية المستدامة: لقد تعددت تبعمات التي تناولت التنمية المستدامة، ومن هذه التبعيات:

- هي تنمية تشمل جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتسعى إلى توفير الاحترافية الضرورية للإنسان للحصول على معيشة كريمة مع المحافظة على حقوق الأجيال القادمة، والسعي لتحقيق العدالة الاجتماعية (مjahed, 2018, 26).

- ومن تفعيلها كذلك "أنها عمليات مقصودة تتم وفق سياسة عامة لإحداث تقدم اجتماعي معمد على أسس ثقافية ومعنوية تقضي إحداث التوزيع بين التعبير والاستثمار والحفاظ على البيئة (عيسى, 2015, 365).

وتتبنى الدراسة الحالية الهدف الأول للتنمية المستدامة: أنها تنمية تشمل جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتسعى إلى توفير الاحترافية الضرورية للإنسان للحصول على معيشة كريمة، مع المحافظة على حقوق الأجيال القادمة من الموارد المتاحة، والسعي لتحقيق العدالة الاجتماعية.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي باعتباره أكثر ملاءمة لموضوع الدراسة، من حيث تقديم صورة متكاملة لأحداث ظاهرة أطفال الشوارع بالمجتمع المصري، ثم تعرف المخاطر التي يواجهها هؤلاء الأطفال، والتعامل المؤدي لظهور ظاهرة أطفال الشوارع بالمجتمع المصري، وانتشارها، كما تعرضت الدراسة للتغيرات المختلفة، وأهدافها واستراتيجية مصر للتنمية المستدامة 2030, لتنطلق الدراسة بعد ذلك لطرح رؤية تربية مقترحة لدمج أطفال الشوارع في المجتمع المصري من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في ضوء ما تم عرضه من تجارب رائدة وأليات مقترحة.

خطط السير في الدراسة:

الإجابة على أسئلة الدراسة الحالية، فقد تم اتباع ما يلي:

المحاور الأول: تحديد طبيعة ظاهرة أطفال الشوارع في المجتمع المصري، حيث تم التمهيد لذلك بتعريف لفهم أطفال الشوارع، وسماتهم، وحجم ظاهرة أطفال الشوارع عربياً وعالمياً، وحجم ظاهرة أطفال الشوارع في مصر، والأثر والمخاطر التي يواجهها أطفال الشوارع بناء على اتخاذهم.
الشارع مأوى لهم، والعوامل التي أدت لظهور ظاهرة أطفال الشوارع وانتشارها في المجتمع المصري، والتجارب الرائدة والآليات المقترحة للتقصي للظاهرة.

المحور الثاني: التنمية المستدامة في المجتمع المصري (المفهوم والأبعاد).

المحور الثالث: طرح رؤية تربية مقتروحة لدمج أطفال الشوارع في المجتمع المصري من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

المحور الأول: طبيعة ظاهرة أطفال الشوارع في المجتمع المصري:

ويمكننا قسمة هذا المحور من خلال استعراض العناصر التالية:

مفهوم أطفال الشوارع:

تعتبر ظاهرة أطفال الشوارع ظاهرة عالمية، ذات جذور تاريخية بعيدة لصلة بتطور المجتمع البشري وتفاعلات، فالظروف الاجتماعية والبيئية، والنزاعات المسلحة الداخلية، والحروب العالمية كان لها دور في انتشار ظاهرة أطفال الشوارع عالميا ومحليا (غلالني، 2011، 47).

كما تُعد مشكلة أطفال الشوارع من المشكلات التي تزايد حجمها في مختلف البلدان العربية، ولا توجد إحصاءات دقيقة حول حجم هذه المشكلة، كما أن التعدPEARبعات المتعلقة بأطفال الشوارع في البلاد العربية تعبد مشكلة في حد ذاتها من حيث كونها تسمح للشرطة بالقبض على الأطفال المتشددين حتى ولو لم ترقبوا جرائم تستدعي القضاء عليهم، وتصنف القوانين أي طفل يتسلل في الشارع أو ترك بيت أسرته مترددا، وتعترض قانون العقوبات، كذلك هناك نقص في الكوارد الموحلة من الأطفال الذين يمكن أن يتعاملوا بممارسة ونجاح مع أطفال الشوارع، بالإضافة إلى النظر السليبي تجاه أطفال الشوارع على كافة المستويات، ووصفهم مجرمين وهو ما يتطلب من الفهم القانوني لوضعهم وصورتهم في الإعلام العام (النفي، 2013، 42 - 51).

وتعتبر مصر من الدول العربية التي تظهر بها مشكلة أطفال الشوارع، وكانت بدايات ظهور مصطلح أطفال الشوارع في مصر منذ الثمانينيات، وعلى الرغم من شعب هذا المصطلح إلا أنه حتى الآن لا يوجد له تعريف محدد وفق عليه، ولكن لا يختلف أحد في أن أطفال الشوارع هم فئة من الفئات المهمة، إذ تتفق أوضاعهم وظروفهم وأنشطتهم مع الفئات المشابهة، ويقومون بأعمال غالبا ما تكون متعددة وغير ماهرة مقابل أجور منخفضة، ولا يحصلون على حقوقهم في الرعاية والحماية الاجتماعية (خالد، 2010، 68 - 90).

ومن أكبر التعريفات المشهورة لأطفال الشوارع التعريف الذي يصف أطفال الشوارع إلى فئة:

الفئة الأولى، وهي الأكبر حجما، فهي فئة الأطفال الذين يعملون بالشوارع "أطفال في الشارع" أثناء الظهء ويعودون إلى أسرهم في الليل، أما الفئة الثانية، فتأتي من "أطفال في الشارع"، وهم أطفال يشتغلين في الشارع ويعيشون في الازدراء ضرائب ضريبة بأسرهم، ولكنهم يعيشون في الفقاص الأول معتمدين على أنفسهم، وهذا التصنيف يراه البعض غير دقيق لأطفال الشوارع؛ لأنه بالرغم من أن لديهم معظم أطفال الشوارع منازل وأسر يعودون إليها في فترات متقطعة إلا أن الأمر ينتمي بكثير منهم للعيش في الشارع معظم الوقت (اليونيسف ومجلس القومي للأمومة والطفولة، 2005، 50 - 49).
وظعبه، فأطفال الشوارع هم الأطفال الذين يقضون معظم أوقاتهم في الشارع أو الأماكن العامة.

وتضمن هذه الدراسة، علاوة على ذلك، الأطفال الذين يعملون ويعيشون في الشارع وليس لديهم تواصل مع عائلاتهم، ويلتقون أطفال الشوارع أحيانًا في الشوارع أيضًا، ويتgetPosition(0,0),(999,999)
والعنف والحرمان من أشكال الرعاية والحماية ومن الحقوق الأساسية كافية". (الفي، ٢٠١٣، ٢٠٣).

وأطفال الشوارع من وجهة نظر القانون المصري هم الذين يتواجدون في الشارع لأوقات طويلة تزاولون أعمالاً هامشة، وإذا حل الليل عليهم بيئون في مأوى غير محدد أو منتظم، ومن ثم فهم أكثر الأفراد استعداداً لارتكاب الجرائم والانحراف (حافظ، ٢٠٠٠، ٨٩).

ويمكن من خلال ما تم عرضه من تعرفات سابقة لأطفال الشوارع تعريفهم بأنهم فئة من الفئات المهمشة في المجتمع، حرمواً من حقوقهم الإنسانية وحاجاتهم الأساسية في الصحة والتعليم والمسكن المناسب والأسرة الرعاية لهم، والعمل المناسب، والرعاية المجتمعية، ويتخذ معظمهم من الشارع مأوى له يمارسون فيه أنواع مختلفة من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والترفيهية. من خلال ما يسمي بمجتمعات الشوارع، ومجموعات الشوارع "هم من يشكلون مجتمعهم بنفسهم، يعملون تعاونًا، ويتخذون المنازل المحدودة وما يمكن أن يجعلهم مطأطئين مع المجتمع الأصلي، وبعضهم يعيشون خارج القواعد الاجتماعية المسموح بها. فهم يمثلون الخارجون على القانون، والهاربون، والمعطردون، والشرطة، وهؤلاء أصحاب موطنيهم الأصلي الشارع يمارسون فيه جميع أنظمتهم ويتشاركون في أفراحهم والأعمال" (البيونيسف والمجلس القومي للأمومة والطفولة، ٢٠٠٥، ١٠٥-٤٥).

سمات أطفال الشارع:

هناك مجموعة من السمات لأطفال الشوارع ينبغي مراعاتها ومعرفتها عند التعامل مع هذه الفئة التي كان المجتمع سبباً في تهديشها، خاصة إذا آراد المجتمع أن يصحح مساره ويستعملهم فيه مرة ثانية. وتمثل أهم هذه السمات في التالي:

- هم أطفال حرفوا من الحب والحنان والعطف الأسري.
- متطوعون دائماً تحقق أحلامهم بغض النظر عن مشروعها في المجتمع.
- لديهم الرغبة الدائمة في التمكين والظهور.
- يعانون من الإحساس بالعدوانية وديني رغبة في الانتماء ممن كانوا السبب في وجودهم بالشارع (حافظ، ٢٠٠٠، ١٣، ٢٠٠٩، ٢٢، ٣٢) (فهي، ٢٠٠١، ١٤٨).

(عبد الحافظ، ٢٠٠٠).

- يتزايد لديهم القلق وعدم الشعور بالأمن النفسي، والحماية.
- لديهم لامبالاة بالأعراف والتقاليد والقانون.
- يعانون من الاضطرابات الانفعالية والسلوكية.
- لديهم نظرة تشغلمة نحو الناس والحياة.

- يضطغد لديهم الامتنان، وهو ناقصون على المجتمع (القريطي، ٢٠١٣، ١٦٧).
- هم أطفال مهمشون، ينتمون غالباً ل}-{أسر ذات مستوى اقتصادي وتعليمي متدنی.}
- مستوى تعليمهم متدنٍ، ونسبة الأمية مرتفعة لديهم، فغالبظلهم لم يكمل المرحلة الابتدائية
- كثيرأَ ما يغيبون عن المدرسة، ومعظمهم منخفض التحصيل ويعاني من صعوبات في

(القدرات والعناصر اللغوية، ٢٠١١، ٥٣-٥٧).
رؤية تربوية مُقترحة لدمج أطفال الشوارع...

وفي إحدى الدراسات عن أطفال الشوارع بالأردن (الخواجة، 2001، 171) تناولت الدراسة سمات الأطفال المتغذين في الأردن. وقُمت الدراسة للأطفال المتغذين بالأردن، وكميتها يعتبرن في عمان في أحياء الدبالة، والزغاتي، وأبو جسار، ومعظمهم ينتمون إلى الغجر، ومع أن الدولة وفرت لهم قريبة ومعونات لإقامة بعض المشروعات، وألحقته بدورات تدريبية المهنية، إلا أن التشريد عند هؤلاء يعد أسلوب حياة، والقسم الثاني من الأطفال المتغذين في الأردن، هم أطفال طالبون على التشريد، ويتعظون 40% ويتزكرون في مخيم الحسين، وحي نزال في عمان، والعوامل الأساسية لتشريد هؤلاء تمثل في الفقر، والجمال، والفُكَّ الأسري.

ومن خلال ما سبق استخدامه من سمات أطفال الشوارع يتضح أن هؤلاء في المقاطع الأولى ضحية للمجتمع الذي يعيشون فيه، ومن ثم فإن لديهم ميول عنيفة نحو هذا المجتمع، ولديهم استعداد كامل لتدميره وشيوعه وانتقاده فيه، ومن ثم فلا بد من احتجاز هؤلاء ودمجهم في المجتمع، ليصبحوا أيدًا تنبئي بدلاً من معاون تدمير.

حجم ظاهرة أطفال الشوارع عرقياً وعالمياً:

تعتبر ظاهرة أطفال الشوارع من أهم الظواهر الاجتماعية التي يعاني منها العديد من بلدان العالم، النامي منها والمتقد. وإن كانت هذه الظاهرة تتضاعف أكثر في العالم النامي، (Gupta، 2016، 111)، وتنشر هذه الظاهرة في بلدان العالم العربي، وكذلك في بلدان قارة أفريقيا وآسيا وأمريكا الشمالية والجنوبية وأوروبا، ومن ثم فهي ظاهرة يعاني منها كل شعب العالم، ويلتح عدد أطفال الشوارع على مستوى العالم إلى (100) مليون طفل (Gupta، 2016، 111، 2010) 171، وعلى المستوى العربي يصل عددهم (10) مليون طفل، ويمكن فيما بينه، ومن خلال الدراسات السابقة، استعراض حجم المشكلة في بعض الدول العربية وبعض دول العالم النامية والمتقدمة.

1. على المستوى العربي:

1.1. دراسة (الخواجة، 2001، 155-163) : هدفت الدراسة إلى وضع خطة عمل لإدمج أطفال الشوارع في المجتمع المغربي. وأدت الدراسة على خطورة ظاهرة أطفال الشوارع باللغة والبرتبطه 878% منهن يحتلون اللغة العربية من 19-20 عاما، كما أشارت الدراسة إلى أن هناك غياباً للتحصيات الدقيقة عن حجم الظاهرة بحكم صعوبة تعدد من هو طفل الشارع، ويجمل التنقل المستمر للإماء السابقين والأحياء والمدن.

1.2. دراسة (الخواجة، 2001، 167، 169) : عُلَّجت الدراسة ظاهرة أطفال الشوارع في الأردن، وتشر الدائرة إلى أن أكثر المناطق التي تنتشر فيها ظاهرة أطفال الشوارع بالأردن، هي منطقة عمان والزرقاء وإربد، ونقل الظاهرة كلهما ناحية الجنوب، لاعتبارات اجتماعية واقتصادية، حيث تلعب المغشيرة في الجنوب دوراً أساسيًا في حماية الأسر وترابطها ومن ثم تكاد تختفي الظاهرة في الجنوب.
وتجدر الإشارة إلى أنه تم تداول تجربة هاتين الدولتين بالتفصيل فيما يلي، عند الحديث عن التجارب
الرايدة في التصدي لظاهرة أطفال الشوارع.

٢. على المستوى العالمي:

يمكن فيما يلي استعراض ظاهرة أطفال الشوارع من خلال الدراسات السابقة في بعض الدول
الأفريقية، والأسيوية، والأوروبية "الشمالية والجنوبية" والأوروبية .

(Cumber and Tsoka – Gwegweni, ٢٠١٦, pp. ١٣٢ -١٤٦)

أكدت الدراسة أن الكامرون من بين الدول النامية التي تعاني من مشكلة تزايد أطفال الشوارع
خاصة المواردين في تعطش المخدرات وغيرها من السلوكيات الضارة، ومن خلال دراسة
استقصائية تحليلية لعينة من أطفال الشوارع (١٠٠) طفلاً بلا مأوى في ثلاث مدن في الكاميرون
خلال عام ٢٠١٥، توصلت الدراسة إلى أن جميع أفراد العائلة من أطفال الشوارع كانوا يتناولون
الكحوليات، ويمارسون الممارسة خاصة الفتيات، وأوصت الدراسة بضرورة تدخل صناعي القرار
والوزارات المعنية من أجل تحسين نوعية الحياة لهؤلاء الأطفال.

وكان من أهم الملاحظات التي رصدها الدراسة والتي يتعرض لها أطفال الشوارع في الكاميرون
: الإذاعة البنية والعاطفية والجنسية، الأعراض النفسية، سوء التغذية، أعراض الحوادث، التوتر
في عصابات إجرامية، تعاطي المخدرات والتي تؤدي للموت المفاجئ، ومما ذكرته عينة الدراسة أن
من أهم أسباب قيالهم على شرب الكحوليات والتبغ والرقب، هو الفضول، وقرناء السوء والمشاكل
العائلية التي تمر بها ن\

(٢. دراسة (Mhizha et al., ٢٠١٨, ٣٤ -٤٠) ألف
من أطفال الشوارع في زيمبابوي -كما رصدها الدراسة- حوالي (١٢.٠٠٠) ألف
خمسة آلاف طفل، وفي عام ٢٠١٤ وصل عدد أطفال الشوارع بزيمبابوي حوالي (١٥.٠٠٠) ألف
طفل شارع، وهذا يدل على تزايد الظاهرة.

ومن المعامل التي ساعدت على تفاقم الظاهرة: انتشار الفقر، وارتفاع معدلات الطلاق
الأسري، وتشهد البنية التحتية في البلاد، وانخفاض الناتج المحلي بنسبة (٥٠٪)، ونقص الغذاء،
وفرض عقوبات على البلاد من قبل بعض الدول الغربية، وتوقف العديد من المشروعات، وحدث
أزمة اقتصادية، وتشهد الخدمات الاجتماعية الأساسية، وإغلاق المدارس في جميع أنحاء البلاد،
وانتشار بيئة الكوليرا الذي أصاب (١٠٠) ألف شخص وتبين في وفاة (١٠٠٤) أربعة آلاف
شخص، وارتفاع معدل البطالة، والذي وصل إلى (٤٥٪)، وإساءة المعاملة للأطفال، وانتشار فيروس
قص الحب من النوع الذي يتحم عليه يتم أكثر من ألاف طفلاً، والذي أصبح مصدرهم للشارع، وعاشوا
في فقر مدقع، وعانون من اضطرابات نفسية اجتماعية مثل الاكتئاب والقلق والانعدام الاندماج
الاجتماعي وتشتيت احترام الذات، وغير ذلك من التحديات السلوكية الأخرى.
وتدل الإحصائيات أن (٤٧٪) من أطفال الشوارع في زيمبابوي قد سرعان من المرحلة البدائية
وانتقلوا إلى الشارع، ويبلغ معدل التسرب في كل المدارس الابتدائية والثانوية (٣٠٪) سنوياً، ورتبط

العدد الثالث
٢٠١٩

مجلة كلية التربية – جامعة المنوفية
السرب من المدرسة يتدهور الظروف المعيشية وال الفقر وعدم الفرصة على دفع الرسوم المدرسية، وبعد المدرسة عن السكن، ونقص التجهيزات التعليمية في المدرسة.

وبناءً على القول، أن الحكمة في زيادة الانتفاخ ليس لديها أي إعادة تأهيل هدفه لأطفال الشوارع، بل الأساليب المستخدمة هو القمع والعزلة للاطفال الشوارع، ومن ثم فقد شكلت الحكومة في اتخاذ التدابير اللازمة لإعادة دمج أطفال الشوارع داخل المجتمع، ونصفي الفرصة، بصورة وجود برامج مساعدة لأطفال الشوارع ومساعدة أسرهم، وتقدم كافة أنواع الدعم لهم.


تراولت الدراسة ظاهرة أطفال الشوارع في جنوب آسيا، ووصلت الدراسة إلى أن جنوب آسيا من أكبر تجمعات أطفال الشوارع في العالم، حيث يقدر عدد أطفال الشوارع في باكستان بحوالي 1.7 مليون طفل، وفي الهند ما يقرب من 8.7 مليون طفل، وفي أفغانستان نحو 3.7 مليون طفل، وفي نيبال ما يقارب 3.5 مليون طفل.

ومعنى هؤلاء الأطفال يأتي إلى الشوارع من الأسر التي فقيرة لإيجاد فرصة لحياة جديدة، والبعض الآخر يتجه للشوارع بسبب سوء المعاملة المنزلية، ومعظمهم متسربون من المدارس قبل أن يحصلوا على التعليم الابتدائي.

ويتعرض هؤلاء الأطفال في الشارع لأخطار الإصابة بالأمراض والعفن والاستغلال الجنسي والقتل وترويض المخدرات، والدجاج والجزء والأذالات، فهل تراجع سنة لأتخاذ إجراءات فورية بالتعاون مع القطاعين العام والخاص لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه المشكلة.

وفيما يلي نموذج لدول جنوب آسيا وهي باكستان وحجم ظاهرة أطفال الشوارع فيها:

يقدر عدد أطفال الشوارع في باكستان بحوالي 1.7 مليون طفل، ونمازائل تعداد أعداد هؤلاء في تزايد، وأظهرت بعض الدراسات الاستقصائية التي أجرتها بعض المنظمات غير الحكومية في باكستان أن ما بين 80 إلى 90% من أطفال الشوارع في باكستان يقعون ضحية للاعتداء الجنسي والجسدية ليس فقط من قبل كبار السن بل من الأطفال الأكبر سنًا داخل عصاباتهم، وغالبهم من مدني المخدرات.

ومن العوامل التي أدت إلى تزايد ظاهرة أطفال الشوارع في باكستان: زيادة السكانية، والهجرة المزمنة إليها من النازحين (أكثر من أربعة ملايين شخص)، ارتفاع معدل البطالة، ضعف تنفيذ القوانين الخاصة بمحمية الطفل ورعايته، انتشار عمال الأطفال، البيئة المدرسية الطاردة للأطفال.

وبرز(35، 2019، Khan،) أن الحركات الاقتصادية والتوسع الحضري أدى إلى التدفق المستمر من الأطفال إلى شوارع المدن الرئيسية في باكستان، ونالت العوامل الأسرية "من سوء معاملة للأطفال واستغلال" إلى تعد هذه الظاهرة، ويعود أفراد عدد أطفال الشوارع في باكستان في المقام الأول إلى تدفق اللاجئين الأفغان، حيث بلغ عدهم 1.5 مليون لجئ منهم 59% من الأطفال، وينتهي المطاف بعد كبير من هؤلاء الأطفال إلى الشوارع دون إشراف أو حماية أو توجيه مما يجعلهم عرضة لمجموعة من الخاطرات منها: تعرضهم لسوء التغذية والتقمص والهزل، حيث تشير الدراسات إلى أن 44% من أطفال الشوارع يعانون من سوء التغذية، وكذلك تنرث...
بينهم الأمراض مثل فيروس نقص المناعة والذي ينتشر بصورة كبيرة بين الأطفال في الشوارع بسبب تعاطي المخدرات والممارسات الجنسية المحرمة.

ولكي يتم حل هذه المشكلة في باكستان فلا بد من إعتمار رسمي من الحكومة بوجود هذه المشكلة ووضعها في أولويات الحكومة، وجمع معلومات دقيقة عن هؤلاء من حيث أعدادهم الفعلية وأماكن الوصول إليهم وكيفية التعامل معهم.

: (Vameghi et al., 2014).


وتأكيد هذه الدراسة أن إيران من الدول التي تعاني من ظاهرة أطفال الشوارع، وكشفت الدراسة أن من أهم الأسباب التي دفعت هؤلاء للشروع هي الظروف الاجتماعية والاقتصادية المنخفضة، حيث يتمي هؤلاء إلى أسر كبيرة العدد وذات دخل منخفض، وغالبية هؤلاء مهاجرون من الريف إلى المناطق الحضرية في إيران، وقلة منهم كانوا من المهاجرين الأفغان، وهم الأطفال من أطفال الشوارع في إيران يعملون في أعمال هامشة في الشوارع ثم يرجعون لأسرهم، فصلتهم بأسهم منفصلة، وتوزعهم للشروع كان العامل الأول فيه هو الفقر والبحث عن المال لأنفسهم وذويهم، ولا توجد إحصاءات رسمية عن حجم مشكلة أطفال الشوارع في إيران، ولكن هناك تقديرات رسمية بأن عددهم حوالي 20.000 ألف يعيشون في طهران، ويعملون في الشوارع ذات الكثافات المرورية المرتفعة.


تشير الدراسة إلى أن مشكلة أطفال الشوارع في البرازيل رغم ما بذل من جهود مازالت قائمة، وحازت هذه الفئة في حاية إلى تفعيل حقوقهم والتي منها التعليم، فهناك سياسات جيدة وضعتها الحكومة للتعامل مع أطفال الشوارع، ولكن الأمر يحتاج لترجمة واقعية وخطط حقيقية على أرض الواقع، والأمر كذلك يحتاج إلى دعم من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، وحازت هذه الفئة النسبياً لهم من قبل المجتمع، وما زال التحاق أطفال الشوارع في التعليم الرسمي يواجه معابين تلك التي هي متعلقة بحدود هؤلاء الأطفال والوصفي القانوني المسئول عنهم، وفي المقابل التعليم غير الرسمي ليؤلؤ ولا تدعم الحركة.


تشير الدراسة إلى أن ظاهرة تشرد الأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية تعود إلى الثمانينيات، وازعت خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وفي عام 2010 تم تحديد أكثر من مليون طالب مشرد، وزاد هذا العدد 2012/2013 إلى 2014/2015 (1.000.000). ونسبة الأطفال المشردين بلا مأوى بالولايات المتحدة الأمريكية، وفقًا للمركز الوطني لتعليم الأطفال بلا مأوى والتابع لجامعة تورن كارولينا بالولايات المتحدة الأمريكية، أكثر من 1.3 مليون طالب أمريكي بلا مأوى، وخلال ثلاث سنوات 2012/2014 شهدت الولايات الأمريكية زيادة في نسبة أعداد الأطفال المشردين بلا مأوى، لتصل النسبة من 10% إلى 20% في بعض الولايات.

(National Center for Homeless Education, 2019, III, iv).
حجم ظاهرة أطفال الشوارع في مصر:


وفي إحصاء لوزارة التضامن الاجتماعي لأطفال الشوارع على مستوى الجمهورية، أظهرت النتائج أن هناك أكثر من (20) ألف طفل يعيشون في مصر بدلاً من موافقة وارضا خصبة للأفكار والجماعات المتطرفة، في ظل فشلهن للانتماء الوطني. وتعتبر أكثر المحافظات إيواء أطفال الشوارع عشرة محافظات (القاهرة، الجيزة، الفيومية، الإسكندرية، الشرقية، المنوفية، السويس، بني سويف، المنيا، أسيوط). وتضم هذه المحافظات (12) ألف طفل مشرد (حربي، 2018).

وفي إحدى الدراسات (Gurcello et al., 2009، 92-09)، والتي هدفت الدراسة إلى تعرف خصائص أطفال الشوارع في أحياء القاهرة، كان من أهم نتائجها:
- أن الذكور يشكلون نسبة 85% من أطفال الشوارع بالقاهرة، ويوجد نسبة 86% من أطفال الشوارع بالعينة لم يستفيدوا من أي جمعية أو منظمة غير حكومية.
- يواجه أطفال الشوارع خاصة الفتيات كثيراً من المخاطر كالاعتداء الجنسي البدني.
- معظم أطفال الشوارع في العينة مرحومون من التعليم الأساسي، فحولياً 77% من أطفال الشوارع في عينة الدراسة هم من كانوا يذهبون للمدرسة، أما النسبة الباقية فهن لم يذهب للمدرسة مطلقًا (23%)، ومنهم من ذهب وانقطع عن الذهاب للمدرسة (4%)، حوالي 24% من أطفال الشوارع في عينة الدراسة يقضون غالبية وقته بالشارع، وهؤلاء يقيمون في الشارع أو في بعض الأماكن مع أصحابهم.
- تتمثل أنشطة أطفال الشوارع كما في العينة في التسلل وتسول السيارات والبيع في الشوارع.
- يعاني (16%) من هؤلاء الأطفال من مشاكل صحية مزمنة (أمراض الجهاز التنفسي، أمراض جهازية).
- والمتمثل في حجم ظاهرة أطفال الشوارع واتجاهاتها في مصر تبعاً للإحصاءات السابقة - ونحو (20) ألف طفل - يدرك خطورة الموقف المرتد.
وأننا أمام مشكلة حقيقية من الممكن أن تكون أحد المعوقات الرئيسة أمام الدولة في سبيل تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة.

الأثار والمخاطر التي تواجهها أطفال الشوارع بناءً على اتخاذهم الشارع مأوى لهم:

- في ظل غياب السياسة الإصلاحية التأهيلية الشاملة للأطفال الذين يعانون بظروف صعبة، وضعف الموارد اللازمة لإعادة تأهيلهم وتمكينهم من حقوقهم المجتمعية التي نص عليها القانون، والنظرة المشوهة والقاسرة لهذه الفتية المهمشة من الأطفال (غزالي، ٢٠١١: ٥٤)، فإن هؤلاء الأطفال يعانون من مخاطر ومشكلات تواجههم بسبب تواجدهم المستمر في الشارع وعدم وجود مأوى لهم، ومن هذه المخاطر والمشكلات:
  - تشرب هؤلاء الأطفال ثقافة الشارع، بما فيها من قيم متناقضة، فالتعاون مع الجماعة لا يمنع قيمة المصلحة الذاتية، وتبادل المشاعر العميقة ليست بديلًا عن ممارسة العنف الشديد.
  - انتشار ممارسة العنف حتى مع بعضهم البعض، فنحو ٣٠٪ من إصاباتهم البديلة بسبب الاعتداءات من قبل الزملاء في الشارع (البونيسف والجيش القومي للأمومة والطفولة، ٢٠٠٥: ٧، ٠٨، ٨٠).
  - التعرض للأمراض، وضعف الصحة البديلة بسبب الإصابة بأمراض كالآنيميا، والكبد، والتسمم الغذائي.
  - الاستغلال الجنسي للأطفال من قبل العصابات أو المارون من البائعين غير الأشخاص في الشارع، وتؤثر هذه الممارسات الجنسية إلى تعرض الأطفال للأمراض بالعديد من المخاطر الصحية كالأمراض النفسية، والتابضانية، بالإضافة إلى حالات الحمل غير الشرعي.
  - استغلال العصابات لهم كفرصة سهلة يتم تنظيفها في الأعمال الإجرامية والإرهابية (الهادي، ٢٠٠٨: ٧٤، ٠٨، ٠٨، ١٤، ١٥، ٠٨، ١٤، ٠٨، ١٥، ٠٨).
  - التسرير من التعليم والانقطاع عنه في وقت مبكر، مما يؤدي لانتشار الأمية بين أوضاع هؤلاء الأطفال من المهمشين (عمر، ٢٠٠٨: ٢٠٠٨: ٣٨، ٠٩، ٠٨، ٠٨، ٠٨، ٠٨).
  - ولعل أكبر هذا المخاطر - من وجهة نظر الباحث هو الانقطاع عن التعليم، لأن الأمية والجهل هما سلاح العناصر الهامة في المجتمع من عصابات وعناصر متطرفة، وكذلك هما طريق الأمراض وعقارية العنف، ومن ثم فإن هذا الباب ومحاربة التسرير من التعليم والانقطاع عنه ينعد من الأمور الناجحة لمحاصرة ما سبق من مخاطر، ويؤكد ذلك نتاج دراسة (ذو، ٢٠٠٨: ١١٩، ٢٠٠٨: ١١٩) على أطفال الشوارع بالهند، والتي توصلت إلى وجود علاقة مباشرة بين التسرير من التعليم وزيادة نسبة أطفال الشوارع والأطفال العاملين في الهند.

العوامل التي أدت لظهور ظاهرة أطفال الشوارع وانتشارها في المجتمع المصري:

- تعد ظاهرة أطفال الشوارع من الظواهر الطبيعية التي تحدث من وسيلة المجتمع المصري، وتكمن خطورتها في شعور هؤلاء الأطفال بالحرمان والتبديل من قبل المجتمع، وتنامي العدد الثالث

مجلة كلية التربية – جامعة المنوفية

٢٠١٩
رؤية تربوية مقترحة لدمج أطفال الشوارع...

هذه الظاهرة في مصر بدرجة تنذر بالخطر؛ مما يستلزم الاهتمام بمواجهتها على المستوى القومي
(أحمد، 2008، 17).
وتشتت الأسباب والعوامل المساهمة في ظهور وتصنف ظاهرة أطفال الشوارع في مصر ما بين
عوامل اجتماعية واقتصادية وأسرية وتعليمية، وهذا ما يمكن بيهه فيما يلي بشيء من التفصيل.

1- العوامل الاجتماعية والأقتصادية:
فهي ظل انخفاض المستوى المعيشي والاقتصادي للمواطن المصري، وارتفاع معدلات البطالة
في المجتمع، فإن الأسرة المصرية قد تدفع أبنائها للخروج للشوارع للكسب العيش والحصول على
دخل إضافي لها، وقد يهرب الطفل للشوارع فلا يعود لأسرته بسبب الظروف الاقتصادية الطاحنة
للأسرة في ظل تزايد عدد أفرادها (حافظ، 2010، 96، أحمد، 2008، 4، (فتحي، 2001، 144).
وتهم الهجرة من الريف إلى المدينة كذلك في ظافمة ظاهرة أطفال الشوارع؛ حيث لا يتوفر
لمهارين فرص للعمل مناسبة، مما يجعلهم يتوجهون للشوارع هم وأطفالهم (أحمد، 2008،
23)، (عامر، 2003، 290، (هامش، 2004، 114،). ونمن بين العوامل الاجتماعية المؤثرة في انتشار ظاهرة أطفال الشوارع، نمو العشواتيات وانتشارها
، وتعتبر العشواتيات من أبرز الأسباب المفرطة والمستقلة لأطفال الشوارع (فيمي، 2001،
143)، (حافظ، 2010، 96) ، غالبية هؤلاء الأطفال يودون ويعيشون في هذه الأماكن، والتي
يتواجد فيها نسبة كبيرة من السكان من ذوي الدخل المنخفض، وتنكس فيها الأسر في مسكن واحد،
وتخفض فيها مستواح الحالة التعليمية والثقافية، ويرتفع فيها معدل الجريمة. وتشغل المجتمعات
العشوية (144) كم مربع من مساحة مصر، ويقطنها 11.5 مليون نسمة، وهي في تزايد مستمر
(أحمد، 2008، 26، 34).
وبالإضافة، فإن الوضع الاقتصادي للأسرة واحتياجها للدعم المادي، والوظائف غير
المنظمة للأبناء، وقية الأمهات ولا عمل في ظل تزايد عدد أفراد الأسرة، فإن ذلك كله يسهم في
انتشار ظاهرة أطفال الشوارع (Temalura and Ricaldi – Coquelin، 2005، 167).

2- العوامل الأساسية:
تتشتت العوامل الأسرية التي يتعرض لها الطفل بالأسرة، وتتفع للهروب إلى الشارع
والمعيشة فيه، فهناك ما يصب بحجم الأسرة وتزايد عدد أفرادها، والذي يؤثر تأثيرًا كبيرًا على
عملية التنشئة الاجتماعية، وحجم الرعاية الوالدية، فالأسرة كبيرة الحجم – غالبًا – تنمي بانخفاض
المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأعضائها بما يؤثر على قدرتهم على إشباع احتياجاتهم، ويجعل
ابناءها فريسة للتوجه إلى الشارع، وهناك عوامل أخرى تتعلق بالظروف والأوضاع
الأسرية، كالفحص الوالدين واهتماماتهم لأبنائهم وعدم اكتشاف بتصرفاتهم، كما أن معاملة الوالدين
لأبنائهم معاملة قائمة على العنف والقسمة والإهانة والحرمان من الإشباعات الأساسية يعتبر أحد
الأسباب الرئيسة لظاهرة أطفال الشوارع (أحمد، 2008، 39، أحمد، 2008، 4، (فيمي، 2001،
394، (الدريبي، 2011، 396، (فيمي، 2001، 142، 143، 142، 143، 142).
وبناء على ما سبق فإن الطفل في أسرته يحتاج إلى رعاية والدية وما لم تتحقق هذه الرعاية بسبب انفصال الوالدين، أو غياب دور الأب بالأسرة بسبب الوفاة أو السجن أو الانفصال أو الخبر أو الزواج من زوجة أخرى فإن الطفل مهله في أغلب الأحوال إلى الشارع، حيث يترك المنزل لبحث عن دخل لأسرته (الشهري، ٢٠٠٩، ٢٠٠٩)، (لاوسينوف والمجلس القومي للأمومة والطفولة، ٢٠٠٥، ٢٠٠٥).

ومع واقع إحدى الدراسات الميدانية لأطفال الشوارع في القاهرة الكبرى، ومن واقع إجابات أطفال الشوارع عن أهم الأسباب التي دفعتهم للشارع (عصر، ٢٠٠٩، ٢٠٠٩، ٢٠٠٩؟)، بين أن الأسرة تعد من أهم العوامل التي تدفع الأطفال للشارع، فالوالدان اللذان يمارسان العنف في المنزل ضد أطفالهم (ضرب مبرح وحرق، وكي بالنار أو الكهرباء)، والأسرة التي يتعرض الوالدان أو أجدادهم للصدمات والعواقب ويرغمون الطفل للنزول للشارع للحصول على المال، والأسرة التي تتكرر أثداءها فرضية سهولة لأصقاء السوء بسبب تذيلتها الزائد لأنانيتها أو النقص الزائد مما يجعل الأطفال يعانون حياة الشارع ويفضلونها على ما يتعاد، فكل هؤلاء الأسر شاركونا في طرد أطفالهم إلى الشارع وما ترتب على ذلك من انحرافات سلوكية وإخلاوية.

وعلماً ما سبق، يؤكد على الدور الذي من الممكن أن تقوم به الأسرة في احتضان أبنائها واحتوائهم وحل مشكلاتهم وتثبيت العقبات التي تقابلهم، لأن الأبناء حينما يشعرون بغياب دور الأسرة فإنهم يبحثون عن دبل آخر، وربما كان هذا الدبل الشارع وقرناء السوء.

٣- عوامل تعليمية:

أصبحت المدارس عنصر طرد كثير من الأطفال بدل من أن تكون عنصر جذب لهم، توعيهم بما يقتضونه في أسرهم، وتعني العملية التعليمية في كافة مراحلها قصورًا واضحًا في المجتمع المصري، ومن مظاهر هذا القصور، ارتفاع الكفاءة الطلابية في الفصول مع نقص الإمكانيات المادية والبشرية، وانخفاض مستوى الآداب، بالإضافة إلى سوء العلاقة القائمة بين التلميذ والمعلم (أحمد، ٢٠٠٨، ٢٠٠٨، ٢٠٠٨) (فطسي، ٢٠٠٨، ٢٠٠٨، ٢٠٠٨)، حيث يعمل المعلم لتلذيه بوضعهم، مما يجعل الطفل يكره المدرسة والمدرس، يؤدي به ذلك للمساء في دراسته، مما يدفعه للسرقة (Temalura and Ricaldi-Coquelin، من التعليم) (عصر، ٢٠٠٩، ٢٠٠٩، ٢٠٠٩).

وقد أظهرت نتائج العديد من الدراسات التي أجريت على أطفال الشوارع في مصر بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الغذاء العالمي، أن (١٠٠٪) من أطفال الشوارع هم متسربون من المدرسة، بينما لم تحصل الباقون أصلاً بالمدرسة، ولعل من أعم الدوافع لسرقة الأطفال - خلاف ما ذكر - عدم قدرة الطفل على تحقيق التعليم وعمله لمساعدة الأسرة ())(٢٠٠٠، ٢٠٠٠، ٢٠٠٠، ٢٠٠٠). في ظل عدم قدرة الأسرة على توفير احتياجات أطفالهم من التعليم، مع ضعف قدرة التعليم على إحداث حراك اجتماعي في المجتمع مما يفقد قيمته للفرد والمجتمع، فضلاً عن تخلي الدولة عن سياسات تعليمية خارجية (أحمد، ٢٠٠٨، ٢٠٠٨، ٢٠٠٨، ٢٠٠٨)
رؤية تربوية مقتروحة لدمج أطفال الشوارع.

ولعل كذلك من العوامل التي تسهم في التسرب من التعليم عدم المشاركة الجادة في المدرسة من الطفل عندما يتغيب من المدرسة، كما أن هناك عدم ترتيب بين المدرسة والأسرة في متابعة حضور الطفل وغيابه من المدرسة(عصر، 2010: 174).

وتشير الإحصاءات إلى أن أعداد المتسربين من التعليم من سن (6 – 20) سنة، يصل إلى (1.124) مليون متسرب منهم (331.8) ألف طفل ترك المدرسة من المرحلة الإبتدائية، و (451.6) ألف من المرحلة الإعدادية، و (293) آلاف متسرب من المرحلة الثانوية، وغالبية المتسربين من التلاميذ يتركون في محافظتي الجيزة وسوهاج (حسام، 2017).

كما تشير تعداد مصر 2017، الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، أن أعداد المتسربين من التعليم هو (526) مillion من سن (20–6) سنة، وذلك بـ (22.12) مليون متسرب، يمكن تصنيفهم تبعًا لأسباب التسرب إلى النسب التالية، فهناك (72.7) % منهم تسردوا من التعليم بسبب عدم رغبته في التعليم، و (18.9) % تسردوا بسبب الظروف المالية للأسرة، و (6.4) % تسردوا بسبب تكرار رسوبيهم في المدرسة، و (6.2) % تسردوا بسبب صعوبة الوصول للمدرسة، بالإضافة إلى أسباب أخرى احتلت نسبيًا قليلة، مثل الزواج والإعاقة، ووفاة أحد الوالدين (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2017).

بعض التجارب الرائدة في التصدي لظاهرة أطفال الشوارع ودمجهم في المجتمع "عربياً ودولياً":
- على المستوى العربي: يوجد على المستوى العربي تجارب رائدة يمكن الاستفادة منها في وضع الرؤية المقترحة للدراسة، ومن هذه التجارب: تجربة المجلس العربي للطفولة والتنمية، تجربة المغرب، تجربة الأردن، ويمكن فيما يلي بيان هذه التجارب بشيء من التفصيل:

- تجربة المجلس العربي للطفولة والتنمية:
في إطار مشروع حمائية أطفال الشوارع والذي يشرف عليه المجلس العربي للطفولة والتنمية، تم إنتاج برامج تلفزيونية وإذاعية وأفلام وثائقية توضح وضع أطفال الشوارع، وأنهم مجنون عليهم وليسوا جائزة، كما تم إصدار عدة كتب عن قصص نجاحات أطفال الشوارع وتبت الاستعانة بالشخصيات السياسية المحركة للناس للتغيير من النظرة السلبية عن أطفال الشوارع، كما تم اعمال لقاءات مع الإعلاميين للمساعدة في تغيير هذه الصورة (الفكري، 2013، 2016، 2017-2019).

- تجربة المغرب:
وفي دراسة (سعيد، 2001، 2012، 2016، 2017) ارتكزت خطة العمل لإدماج أطفال الشوارع في المجتمع المغربي على مجموعة من السمات، أهمها:
- ضرورة تسقيف الجهود وتقييم المهام وفق منظور شمولي وتكاملية تلعب فيه الدولة دوراً كاملاً للتصدي لظاهرة أطفال الشوارع إلى جانب الجمعيات المهتمة بالطفولة (المنظمات الدولية والإقليمية وقد أكدت دراسة عصر، 2010، 2012-2013) أن هناك جهودا حكومية بالمغرب لمواجهة الظاهرة من خلال المرصد الوطني للطفولة، وهناك جهود للجمعيات الأهلية مثل جمعية بيتي، وجمعية فرح، وعمل هذه الجمعيات على توفير مأوى مؤقت لهذه الأطفال، بالإضافة إلى ما تقدمه من خدمات تعليمية من خلال "معلمي الشارع".
- طرح الحلول لظاهرة أطفال الشوارع لا بد وأن يراعي البعد الوقائي والبعد العلاجي معاً.

العدد الثالث
2019
مجلة كلية التربية - جامعة المنوفية
تحسين أوضاع هؤلاء الأطفال مرهون بتحسين أوضاع أسرهم، وتوفر رعاية اجتماعية مؤسسة للمحورين من أسرهم.
- إعطاء الأولوية للأطفال الذين يركزون في المناطق والأحياء الفقيرة.
- إنشاء نائب للمعلومات والمشاريع والأبحاث الخاصة بالطفلة.
- تشجع الأبحاث الجامعية المهمة بهذه الفئة المهمشة من الأطفال.
- إنشاء مراكز متخصصة لاستقبال أطفال الشوارع من الجهات التي تستقبل وتنشر فيها الظاهرة.
- الحد من التسرب المدرسي، والتكوين المهني لهؤلاء المتسربين.
- توفير الموارد البشرية والمالية والتقنية اللازمة للتصدي لظاهرة أطفال الشوارع.
- عمل برامج وخدمات اجتماعية متنوعة لاستيعاب ودمج أطفال الشوارع في المجتمع.
- وتتمثل أهم هذه البرامج في: برامج الرعاية الاجتماعية والصحية (الاحتياجات الأساسية من مأكل وشرب ومarseille، وعلاجات)، وبرامج التأهيل والتكوين (محو الأمية، التكوين المهني)، وبرامج تربية وتدريبية (الغذاء، النشاطات، التربوية، الرياضة).
- برامج موجهة لأسر أطفال الشوارع لتحسين أوضاعهم وتوسيعهم.

وفي دراسة (الخجا، 2011: 161-169) عن أطفال الشوارع بالأردن، رصدت الدراسة مجموعة من البرامج والخدمات الموجهة لأطفال الشوارع بالأردن والتي منها:
- برامج الرقابة والتفتيش على الأطفال المتسللون من قبل وزارة التنمية والأمن العام.
- برنامج تحسين المستويات المعيشية للأسر الفقيرة، من خلال تقديم القروض الزراعية من الدولة.
- وكذلك من خلال الجماعات الخيرية والتي تهم بمثابة كبير في توفير الدعم المادي الخاصة لأسر الأطفال غير الأردنيين، والذين لا تتبع عليهم شروط صندوق المعونة الوطنية.
- حملات توعية تتخذها هيئة العمل الوطني للطفولة حول حقوق الطفل وعملية الأطفال.
- حملات إعلامية في المدارس ووسائل الإعلام حول حقوق الطفل.

ب- على المستوى الدولي: توجد على المستوى الدولي تجارب رائدة في التصدي لظاهرة أطفال الشوارع، وقد تم الاستفادة من هذه التجارب في وضع الرؤية المقررة للدراسة، وقد حرصت الدراسة على تناول عدد من التجارب متنوعة تغطي قارات العالم، فهناك تجارب دولة أفريقية مثل كينيا، جنوب أفريقيا، ودول أوروبية مثل الهند، والفلبين، وفنزويلا، ودول تنتمي لأمريكا الشمالية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ودول أوروبية مثل ألمانيا، وفرنسا، وويلز، ومالطا.
- عرض لهذه التجارب بالتفصيل:

تجربة كينيا:
يمكن فيما يلي بيان مجموعة من الخطوات والتي أخذت بها كينيا في دمج أطفال الشوارع في برامج التعليم غير الرسمي (Kisirkoi، 2012: 92-16).
تتمثل أولى خطوات الدمج في برامج التعليم غير الرسمي في تحديد الاحتياجات الخاصة بأطفال الشوارع، ومعرفة مستوى الأضرار الصحية والنفسية والاجتماعية التي وقعت عليهم جراء عيشهم بالشارع وذلك من أجل مراعاة ذلك من خلال المناهج والأنشطة المقدمة لهم؛ لتعديل سلوكهم نحو الاتجاه المطلوب، وتمكينهم من اكتساب المعرفة والمهارات المطلوبة، وتسليمه هذه الخطوة بمرحلة إعادة التأهيل للأطفال الشوارع حيث يعرضون دورات تثقيفية يتم من خلالها معالجة الموضوعات الأخلاقية والممارسات السلوكية غير السليمة وما يتعلق بأضرار المخدرات وتعاطيها والأمراض المزمنة عليها، وما يتصل ببعض المهارات الحياتية، وتعتبر هذه المرحلة هي مرحلة تمهيدية للدخول للمراحل التي تليها من التعليم غير الرسمي، والتي تمتد من سن (6-14) يقضي الطفل من خلالها أربع سنوات وصولاً إلى مرحلة تدريسه بما يتم تعديله بالتعليم الرسمي، وعليه فيانتهاء هذه المرحلة يجعل التلميذ على شهادة التعليم الأساسي ويمكن أن يلتحق بعد ذلك بالتعليم الثانوي في المدارس الرسمية.

وما يسبق يتطرق بالأطفال الذين تؤثر قدراتهم التعليمية الأكاديمية، لكن هناك أطفالاً من الذين يصرفوا من التعليم أو لم يلتحقوا به أصلاً، ولا تؤثر قدراتهم لمواصلة التعليم الأكاديمي ولهؤلاء يتم التعامل معهم كالأطفال:

المرحلة الأولى (مرحلة تصحيح الوضع النفسي والاجتماعي للأطفال)، حيث يتم تأهيلهم من خلال التوجيه الديني والأخلاقية، وممارسة الألعاب الرياضية وتعليم بعض المهارات الحياتية، وتوسيعهم بالأمراض المختلفة. وهذا يستغرق من شهرين إلى عام، حسب احتياجات ومتطلبات وأحوال المتعلمين.

المرحلة الثانية (مرحلة استكشاف المهارات)، wherein التخصص في تشخيص مدى إمكانية استمرار الدروس المقدمة لإعادة التأهيل على مستويات متقدمة، وتستغرق هذه المرحلة (سنة واحدة).

المرحلة الثالثة (مرحلة تنمية المهارات)، ويتم التركيز فيها على ممارستهم للمهارات المختلفة تباعًا لاحتياجاتهم وقدراتهم (التنمية الصناعية)، مع إعطائهم دروس في لغتهم الأم، واللغة الإنجليزية والرياضيات.

تجربة جنوب أفريقيا :

يتمثل أطفال الشوارع في جنوب أفريقيا (10/4 2017-1979) من الأطفال الذين تبناوا أو فقدوا أحد والديهم على الأقل نتيجة لفقر الدم الإحترار، وتشتت عوامل وأسباب ظاهرة أطفال الشوارع في جنوب أفريقيا متصلة في: الفقر، والعفون المنزلي، وسوء معاملة الأطفال، والتسرب من المدرسة، والانفصال عن الأسرة البديلة، وضغط الأفراد، وفيما يلي نموذج لأحد المنظمات غير الحكومية في جنوب أفريقيا (مؤسسة ون كير) وما تقدمه من خدمات للأطفال الذي يعيشون ويعملون في الشارع.

مؤسسة "ون كير" في جنوب أفريقيا وخدماتها لأطفال الشوارع: تمثل خدمات هذه المؤسسة في خمس خدمات:
1- التوعية: حيث يقوم موظفو المؤسسة المنوطون بالتوثيق بالنزول للعوائل يومياً، لإنشاء علاقة وحالة من الثقة بينهم وبين هؤلاء الأطفال، من خلال ما يقدمونه لهم من أنشطة فنية ورياضية، ومن ثم تنشأ علاقة من الألفة بينهم، بما ييسر على هؤلاء الموظفين من اصطلابهم لهؤلاء الأطفال لمراكز الإيواء، ومن ثم فطريقة التوعية لا تستناد على إجبار الطفل لمغادرة الشارع، بل تشجيعه على أخذ القرار المناسب.

2- الرعاية الموتقة وتقديم البرامج: يتم تعليم أطفال الشوارع المهارات المختلفة من خلال ورش العمل والأنشطة التغييرية والبرامج التعليمية، والتي تساعدهم على إعادة دمجهم في المؤسسات التعليمية الادارية، كما تهدف الرعاية الموتقة لهؤلاء الأطفال إلى إيجاد منزل مؤقت لهؤلاء الأطفال حتى يبلغهم سن 18 سنة، وتشمل البرامج التي يتلقاها هؤلاء الأطفال على دورات في المهارات الجينية، والرياضية، والم מדוברة، والنموذجية، والموسيقية، وتساعد هذه الدورات الأطفال على اكتساب مهارات التعامل مع الآخرين، وتغيير سلوكياتهم للأفضل، وزيادة احترامهم لذويهم.

3- الوسطية بين الطفل والأسرة لإعادة دمجهم في الأسرة: حيث يبدأ المسؤولون في المؤسسة بمثّ شمل الطفل مع أسرته وواجهة كل منهما الآخر في مناخ من الانتفاج والحرية في الحديث، حتى يمكن حل المشكلة التي تأتي من ألجى هرب الطفل حتى لا يعود إليه مرة ثانية.

4- الوسطية في مساعدة أطفال الشوارع وأسرهم للحصول على الغذاء والترح والتعليم والوظائف: تقوم مؤسسة الرعاية بمساعدة أسرة الطفل في التقدم للحصول على منح إجتماعية (منحة رعاية الطفل وحضانات)، كما تساعدها المؤسسة لخدمات على دمجهم في برامج التعليمية من خلال التواصل مع المدارس والمدرسين، وتوزيع الأطفال بالزي المدرسي، كما تساعد المؤسسة من يريدون الانتقال بالجامعة، في مساعدة برامج الانتقاد بالكلمات، كما يتم مختلف أملاك الشوارع في الحصول على وظيفة ملائمة من خلال الوسطية لهم مع أرباب العمل المحتملين، كما يتم عمل برنامج لهم يسمي (ADP)، لتم دعوة العديد من أصحاب العمل للحديث عن مساعات خاصة لجميع خريجي برنامج (ADP)، وتتم دعوة العديد من أصحاب العمل للحديث عن كيفية دخول هؤلاء الأطفال لسوق العمل.

5- التوجيه والمخاطبة: يقوم موظفو المؤسسة (one care) بالزيارات المنزلية والمتابعة المدرسية (زيارات المنزلية والمتابعة المدرسية) في السنة للأطفال الذين تم دمجهم مع أسرهم، وتفتيشهم، وذلك للتدخل السريع لحل مشكلاتهم حتى لا يعودوا للشارع مرة ثانية.

تجربة الهند:

تعتبر الهند أكبر دولة في جنوب آسيا، وأكبر موطن تجمع لأطفال الشوارع في العالم فهم يمثلون حوالي 10% من إجمالي أطفال الشوارع في العالم، ويقدر عدد أطفال الشوارع بالهند ما يقارب من 18 مليون شخص، ومن أهم الأسباب التي أدت لظهور ظاهرة أطفال الشوارع بالهند: عدم الاستقرار الأمني بسبب الحروب والنزاعات المنتشرة في أنحاء البلاد، انتشار الفقر، النمو السكاني السريع، العنف العائلي، وعدم الاستقرار الاجتماعي، ضغط الأفراد، عدم مراة إلقاع حقوق الطفل وعدم تطبيقها (Nasir and Khalid, 2015, 37-2).

العدد الثالث

مجلة كلية التربية – جامعة المنوفية

2019
رؤية تربوية مقتِرة لدمج أطفال الشوارع...

من المخاطر كالإصابة بالأمراض، وتعاطي المخدرات، والإيذاء البدني والجنسي (Gaidhane، et al، 2008، 446-447، واستغلال نسبة كبيرة منهم في أعمال غير شرعية كالدعارة والانضمام للعصابات الإجرامية (هاشم، 2004، 1314-1415).

السياسات المتصلة لمواجهة ظاهرة أطفال الشوارع بالهند:

- هناك برنامج مطبق في (56) مدينة في الهند لدمج أطفال الشوارع في المجتمع، وهذا البرنامج يستهدف الأطفال بلا مأوى وعائلاتهم المتواجدون بالشوارع، ويقوم البرنامج بالرعاية الغذائية والتعليمية والصحية والقانونية اللازمة لهؤلاء.
- كما تم إنشاء (عصر، 2010، 181) "بنك تنمية الطفل" منذ 2004، ويديره مجموعة من أطفال الشوارع من خلال إنشاء مؤسسات رعاية الأطفال، ويشمل البنك فروعًا لتحسين الظروف المعيشية، وحسابات البنك المخصصة لأطفال الشوارع والمشتردين.
- يتم الاستعانة بنخبة من أطفال الشوارع الذين تم تأهيلهم في إدارة مؤسسات رعاية أطفال الشوارع وتعاملا معها (Gupta، 2016، 1119-1119).

تجربة الفلبين:

تعد الفلبين من الدول التي تعاني من ظاهرة أطفال الشوارع، وقد رصدت إحدى الدراسات (Roxas، 2003، 3-200) طبيعة هذه الظاهرة بالفلبين، وأهم آسبابها، وأهم الأليات التي أنتهت إلى هذه الظاهرة، وهذا ما يمكن أن يلقي بضوء على:

المعوامل الرئيسية التي تدفع الأطفال للشوارع في الفلبين:

هناك 80% من أطفال الشوارع في الفلبين يتراوح أعمارهم ما بين (11) عاماً إلى (14) عاماً، ويتمثل الذكور 80% من أطفال الشوارع في الفلبين، والإيرادات 30%، وعائلات هؤلاء الأطفال لا يقل عدد أفراد أسرهم عن (3 أفراد أو 7 أفراد).

ومع الوجود الرئيسي الذي تدفع هؤلاء الأطفال للشوارع في الفلبين: الفقر وكبر حجم الأسرة، وبيئة الأداء وعدم مواجهة، والصراعات العائلية والأسرية والتفاوت الأسري، والمرتبطة عنفية وسوء معاملة الأبناء والأبناء، وعدم توافر فرص عمل مناسبة، وتوزيع غير العادل للموارد والفرص في المجتمع، وعدم توافر السكن المناسب خاصًا في المناطق الفقيرة.

أهم الأليات التي أنتهت إلى هذه الظاهرة ومنظمة الأصلية وغير الرسمية للتصدي لهذه الظاهرة:

وتتمثل هذه الأليات في معتقد، مستوى تعزيز حقوق الأطفال في الدولة على وجه العموم، ومستوى التعامل المباشر مع أطفال الشوارع، ويمكن بيان ذلك فيما يلي:

تعزيز حقوق الأطفال في الفلبين:

- تم تعزيز حقوق الأطفال في الفلبين من خلال مجموعة من القوانين أبرزها:
  - تم سن مجموعة من القوانين لحماية الأطفال من الاستغلال وإساءة المعاملة، والتمييز والإهمال، وكذلك تسجيل الأطفال دون سن (15) عاماً في مؤسسات عامة وخاصة.
- تم توقيع اتفاقية تعاون والالتزام بين وزارة الرعاية الاجتماعية والتنمية القلبية واللجنة الوطنية للشرطة والمنظمات غير الحكومية ووحدات الحكم المحلي، ولجنة حقوق الإنسان، وقد دارت الاتفاقية حول احترام حقوق الطفل ومعاييره معاملة إنسانية خاصة في أقسام الشرطة، وقد تم تدريب ضباط الشرطة على إدارة حالات الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة.


التعامل مع أطفال الشوارع في الفلبين: تم التعامل مع أطفال الشوارع على مستويين:

أ- على مستوى الحكومة الفلبينية: تم اتخاذ الإجراءات التالية:

1. تم إشراك مختلف قطاعات المجتمع، وأطفال الشوارع أنفسهم في تحليل ظاهرة أطفال الشوارع وتم توليد وعيا نقيدي بالمشكلة وأسبابها الجذرية وعلاقتها بالمشكلات الأخرى، وتحقيق الاحتفالات الفعلية ل délai الأطفال والتي تناسب مع ظروفهم.

2. تم دعوة مختلف فئات الجماهير في لقاءات متعددة لرفع وعيهم بقضية أطفال الشوارع من قادة المجتمع، وجماعات دينية، وشرطة ومسؤولين حكوميين في المدينة، وبيئات وقضايا وأساتذة في المدارس والجامعات، وإعلاميين، وعوام الناس؛ وتم تحديد أدور هذه القطاعات من فئات المجتمع في مساعدة أطفال الشوارع.

3. تم استخدام وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة والمثيرة والمجموعات المسرحية المتقلة، في رفع مستوى الوعي العام مظاهرة أطفال الشوارع ودعمهم من خلال تقديم الخدمات والبرامج المناسبة لهم.

4. تم عقد العديد من المؤتمرات الوطنية للأطفال في الشوارع، وكان يتم اختيار مجموعات من هؤلاء الأطفال ليكونوا ممثلين عن أطفال الشوارع، وتم دعوة مجموعة من المسؤولين الحكوميين للتواصل مع هؤلاء الأطفال وتلبية احتياجاتهم.

5. تم تخطيط وتطوير مجموعة من البرامج الخدمة استجابة لاحتياجات وظروف أطفال الشوارع، ومن أهم هذه البرامج:

- البرامج المجتمعية: وتسهم هذه البرامج الأطفال الذين لديهم اتصالات منظمة مع أسرهم والهدف من هذه البرامج هو مساعدتهم أسر أطفال الشوارع على احترام أطفالهم وتبادلهم عن الشارع، وتتضمن هذه البرامج تقديم المساعدات لهذه الأسر وتلبية سبل العيش لديهم والمساعدات التعليمية لأنشائها، كما يتم تدريب مجموعة الشباب المتطوعين في المجتمعات المستفيدة لتقومين من إجراء خدمات وذويهم لتلبية المشاكل.

- البرامج الموجهة للأطفال في الشوارع مباشرة: وهي برامج موجهة للأطفال حيث يعيشون ويعملون، وهي موجهة في الأساس للأطفال الذين لديهم اتصالات غير منظمة مع عائلاتهم، وتسهم هذه البرامج في مساعدة الطفل على العودة لذريته أو الدخول في ماي مؤقت وذلك من خلال معلم الشارع والعملين الميدانين الذين ينزلون للشارع ويقومون جوازات غير رسمية مع هؤلاء الأطفال، لإفراقهم لانتقال إلى مراكز الإيواء المؤقتة أو الرعاية السكنية.

المجلة كلية التربية - جامعة المنوفية

العدد الثالث 2019
رؤية تربوية مفترضة لدمج أطفال الشوارع...

- البرامج المستندة إلى المركز: وتستهدف هذه البرامج الأطفال الذين فروا من المنزل، أو تتمتعوا تماما أو قطعوا علاقاتهم تماما مع أسرهم، ويتضمن مراكز لإيواء هؤلاء الأطفال وتوفير بيئة داعمة ورعاية بديلة لهم (برنامج رعاية الحضانة لأطفال الشوارع).
- وتهدف فئات البرامج السابقين إلى دعم أطفال الشوارع وأسرهم من خلال المساعدات الاجتماعية والظروف الاجتماعية، وتقدم المشورة، الخدمات الصحية، والخدمات التعليمية.

6. تم تنمية الموارد البشرية، والتي تمثل في ترقية قدرات الأفراد من خلال عمليات تدريبية من قبل منظمة شیالدوب للمتطوعين في المنظمات المجتمعية، ومعلمي الشوارع، والأخصائيين الاجتماعي، ومديري البرامج، وأولئك الآخرين.

7. تم صياغة السياسات والإجراءات بناء على خبرة العامليين في المنظمات الحكومية وغير الحكومية العامة في المجال لتجهيز تنفيذ البرنامج.

8. تم تعريب البرامج المحلية والخارجية التوليد الدعم للبرامج والخدمات، وهذا أدى إلى ارتفاع عدد البرامج الموجهة لأطفال الشوارع حتى وصلت البرنامج إلى (٣٥) برنامجا على مستوى البلاد.

9. تم إجراء رصد وتقييم للمشاريع، لتنويع نتائج هذه المشاريع ومدى تأثيرها الإيجابي على الأطفال وأسرهم والمجتمع بأسره.

10. إقامة روابط مع الشباب الدولية والتي لديها خبرات في العمل مع أطفال الشوارع، والتي يمكن أن تكون مصدرا لدعم الدولي مع الدعم المحلي.

ب- التعامل مع أطفال الشوارع على مستوى المنظمات غير الحكومية:

- يعمل في مجال دعم وحماية حقوق الطفل في الفلبين (١٢) اثنا عشر شبكة من المنظمات غير الحكومية، والتحاليف مثل: شیالدوب، والمجلس الوطني للمؤسسات، الحركة الفلبينية لمرتكبي الجرائم ضد الشباب، وهذه التحاليف من المنظمات غير الحكومية موجودة منذ ١٩٩٤، والهدف منها في الأساس، رصد تنفيذ اتفاقيات الأم المتحدة لحقوق الطفل.

- ومن التحاليف التي تعمل من أجل أطفال الشوارع والتحاليف الفلبيني بين المدن من أجل الأطفال، وللتحاليف فرقة عمل تعمل لخدمة أطفال الشوارع في (٢١) مدينة في الفلبين.

وعلى المستوى المحلي، هناك مجالات لحماية الأطفال وتم تشكيلها في إطار قانون رعاية الطفل والشباب بتوفيق من وزارة الداخلية والحكم المحلي. منذ أغسطس ٢٠٠٢، ومن أهم لجان هذه المجالات: لجنة الصحة، لجنة التعليم، لجنة الطفولة المبكرة، وترى دراسة(عصر، ٢٠١٠، ١٨٠) أن من أهم الإجراءات التي اتخذتها الفلبين في تعاملها مع ظاهرة أطفال الشوارع:

- إنشاء مجلس أعلى أو هيئة تنسيقية علية للتعامل مع ظاهرة أطفال الشوارع، على أن تتمثل هذه الهيئة في الوزارات المختلفة، والهيئات الأهلية، والمنظمات المنظمة والممولة.

- إعداد وتاهيل كادر متخصص ومدرbus من المعلمين يطلق عليهم "المعلم الشارع"، يطلقون حيث يتوافق أطفال الشوارع، ويقومون بلقاءات معهم متنوعة تعليمية وترفيهية وتأهيلية.
تجربة فيتنام:

يقدر العدد الإجمالي لأطفال الشوارع في فيتنام (18) 2005ー9، بحوالي (21) ألف طفل تبعاً للإحصاء السنوي التي تقوم بهيئة المنظمة الوطنية في فيتنام، وتكمن أهم أسباب توجهة الأطفال إلى الشوارع إلى أسباب أسرية، كلفاتك، والأعرقية، بحسب الإحصاءات، وتشير الإحصائيات إلى أنه يوجد (200) ألف طفل يعانون من التفكك الأسري بسبب انفصال الوالدين أو موتها، وتشير التقديرات أن حوالي (3%) من هؤلاء يتجهون إلى الشارع، وفي إحدى الإحصائيات للجنة السكان والأسرة والطفل في هانوي – فيتنام وجدوا أن (12%) من الأطفال الذين تم مقابلتهم كأطفال شوارع كانوا من أسر مفكرة، وأسر بها عنف منزل.

وهناك بعض الأسر تجبر أطفالها على ترك المدرسة والتوهج للعمل من أجل الحصول على المال بسبب الفقر، وهناك من الأطفال من يترك المدرسة لا بسبب الأسرة ولكن بسبب رفقاء السوء ويتوجهون إلى الشارع حيث المخدرات والدعارة.

أليات مقرحة لحل مشكلة أطفال الشوارع في فيتنام:


1. تصميم برامج مناسبة توفر الحماية والرعاية لأطفال الشوارع.
2. إذا كنا نسلم بأن أطفال الشوارع ليسوا متاجسين، وكل فئة منهم تواجه وضعًا مختلفًا وتطبمساعدة مختلفة، فالأمر يتطلب أن تكون مساعدة هؤلاء تتوافق مع نوع واحتياجات كل فئة من فئات هؤلاء الأطفال، والآليات غير المناسب سيؤدي لفشل النتائج وإضاعة الوقت والمال.
3. يعد تثقيف الطفل التعليم أو التدريب المناسب يحتاج الأطفال لمساعدة إضافية من أجل الحصول على وظيفة مستقرة وبناء عائلة أمنة.

تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

ظاهرة تشرد الأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية تعود إلى الثلاثينيات، وترتفعت خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وفي عامي 2010/2011 تم تحديد أكثر من مليون طالب مشهد، ودار هذا العدد 2013/2012 إلى (1.24) 316، (2013، 316) ونسبة الأطفال المشتردين بلا مأوى بالولايات المتحدة الأمريكية، وفقاً للمركز الوطني لتعليم الأطفال بلا مأوى، والتابع لجامعة نورث كارولينا بالولايات المتحدة الأمريكية، أكثر من (3) مليون طالب أمريكي بلا مأوى، وخلال ثلاث سنوات 2014/2017 شهدت الولايات الأمريكية زيادة في نسبة أعداد الأطفال المشتردين بلا مأوى، تصل النسبة إلى (10%) في بعض الولايات (National Center for Homeless Education، 2019، III، IV).

معوقات نظام الأطفال بلا مأوى في المدرسة (التعليم): تعتبر هذه المعاوقات بمثابة حواجز يواجهها الأطفال المشتردون بالولايات المتحدة الأمريكية في السعي لتحقيق المسماة في التعليم، فهما رصد تقرير لزراعة التربية في الولايات المتحدة الأمريكية أعد اللكونجرس، أن من أسباب عدم انتظام الطفل المشترد في المدرسة؛ عم توار وسائل نقل التأميم من ولى المدرسة، يضاف إلى ذلك.
المتطلبات البيروقراطية للتسجيل في المدرسة، فهناك بعض المناطق التعليمية تتطلب أن تكون الأسرة مستوفيت مطالب الإقامة بالمنطقة، كما قد يمنع الطفل عند تسجيله في المدارس التي يتطلب التحقاً الأطفال بها وجود وصي قانوني أو أحد الوالدين، وهذا يمثل صعوبة للأطفال الذين لا عائل لهم، وهناك بعض الحوافز الاجتماعية التي تواجه الطلاب بناءً في الحصول على التعليم المناسب، والتي منها شعور الطفل بالخجل ووسامة العار لأنما يتمنى لأسرة لا تأوي لها أو بسبب مظهره غير اللائق.

ومع ذلك، هناك ضرورة لوضع تشريعات توفر للمشتردين من الأطفال المسأله في الحصول على التعليم والوصول إليه، لذا تزال حقوق واحتياجات الأطفال المشردين يتم تجاهمها، ومن ثم هناك ضرورة لأن يكون هناك خطوة للدولة محددة بما ستمؤون له كل ولاية ومنطقة مدرسية لعلاج هذه الظاهرة. (Tanabe et al., 2011-2015).


ورغم البرامج التي تدعمها إدارة التربية في نيويورك، برنامج محو الأمية للمرحلة الإبتدائية لطلاب المراهقة، ودورات تكنولوجيا للمتعلمين مع هؤلاء الأطفال، بالإضافة إلى تقديم خدمات الرعاية الصحية والعقلية للمدارس التي بها أعداد كبيرة من طلاب المراهقة. (Nathanson, 2017).

تجارب أوروبية:

لم تسلم الدول الأوروبية من ظاهرة أطفال الشوارع، أو كما يسمونها "أطفال بلا مأوى"، وتتمد الرعاية لهؤلاء الأطفال حتى سن الشباب 25 عاماً، ومن هذه التجارب:

تجربة لندن: حيث تجرب منظمات الأهلية الشوارع ليه من خلال مثابيها لتقديم أشكال المساعدات المختلفة لأطفال الشوارع من مأكل ومشروب وملابس وأطعمة، وتوفر أماكن مؤقتة للرعاية وتداول الوجبات، والإفطار، بالإضافة إلى الأحسائيين الاجتماعيين.

تجربة هولندا: حيث تنظم الجمعيات الأهلية إقامات دائمة ومؤقتة للأطفال والشباب الذين يتكون أسرهم، وتُنظم لهم لقاءات لإعادته تأهيل وتروي السلوك.

تجربة ألمانيا: يوجد بها سبعة ملايين من أطفال الشوارع، ويتم تقديم سبل الرعاية لهم من أجل إعادة تاهلهم مرة أخرى من خلال النشاط بالجمعيات الأهلية. (عصر 2011-2013).

بعض الآليات والإجراءات التربية لازمة لدمج أطفال الشوارع في المجتمع:

يمكن فيما يلي ذكر بعض الآليات والإجراءات التربية لازمة لدمج أطفال الشوارع في المجتمع من خلال استعراض ما ذكرت让他statistics من مقترحات وحلول وإجراءات:
اقترحت دراسة (عبد الحافظ، 2004، 91-92) خطة لمكافحة ظاهرة أطفال الشوارع، وهذة الخطة
كان لها شقان: شقة عاجلة، و خطة طويلة الأمد، فأما الخطة العاجلة فتم تأسيس برنامج
فوري لرعاية هؤلاء الأطفال الموجودين بالشارع يقوم على تحديد أمكن تواجدهم، ومتابعة
أنشطةهم وسلوكهم، و توفير نظام تعليمي وتدريبي عاجل لهذه من خلال التنسيق مع الجهات
المؤهلة، أما فيما يتعلق بالخطة طويلة الأمد، فتمثل إجراءاتها في النتالي: إنشاء شبكة معلومات
عربية لتوفير الإحصاءات والمعلومات اللازمة牵引 أطفال الشوارع، التوعية بمخاطر ووقائع
الظاهرة على المستوى المجتمعي، مكافحة الظاهرة عن طريق التعليم والتدريب، دعم نظام الأسر
المодеجة لتوفير مستوى معيشي ملازم للأسر القاسية.
وتوصلت دراسة (هاشم، 2004، 118-120) إلى أن حمایة أطفال الشوارع والأطفال العاملين
من أخطار الإساءة التي يتعرضون لها تتطلب إجراءات قانونية، وأخرى للحماية، وتتضمن
إجراءات الوقاية: نشر الوعي بين أفراد المجتمع وخاصة الآباء والأطفال، بينما تتضمن
إجراءات الحماية: تصميم استراتيجيات لتوفير المساعدة النفسية والتعليمية لهذه الفئة، وتدريبهم على
المهارات المهنية، و توفير تعليم غير رسمي جيد لأطفال الشوارع، وتوفير لهم العلم المدرس
للتعامل مع هذه الفئة، والمناهج المناسبة لاحتياجاتهم، مع وجود مرونة في تحويل الطالب إلى نظام
الدراسة الرسمي بسهولة، والعمل على رفع مستوى القدرات المهنية لأطفال الشوارع وإعدادهم
بالتدريب المهني المناسب، والعمل على تسليح هؤلاء على وظيفة مناسبة وتسويق منتجاتهم.
وبنواة، يمكن ذكر بعض الآليات حول ما يمكن أن تقوم به الدولة والمؤسسات التعليمية
والإعلامية تجاه عملية دمج أطفال الشوارع في المجتمع، وهذا ما يمكنه بالتصفي الحاصل فيما يلي:
دور الدولة فيما يتعلق بالسياسات والإعمادات اللازمة لدمج أطفال الشوارع في المجتمع:
- إنشاء مجلس أعلى أو هيئة تنسيقية عالي للتعامل مع ظاهرة أطفال الشوارع، عل أن تمثل
هذة الهيئة الوزارات المختلفة، والهيئات الأهلية، والمنظمات المائحة
(الموروث، 2013، 187-189) (القريني، 2010، 120).
- التوسع في إنشاء مراكز لاستقبال الأطفال الشوارع خاصة أطفال الشوارع الذين نجح
العمل على المبادء الاجتماعي من استقطابهم وحصولهم على تلقيهم والقرب إليهم خلال
التعامل معهم في الشارع، ويمكن لهذه المراكز أن تقدم خدمات صحية وثقافية وتعليمية
ورياضية وترفيهية، ومهنية، كما يمكن أن تكون هذه المراكز وسيلة مساعدة لأفراد
الباحثين عن أبنائهم المفقودين من خلال قواعد البيانات التي لدى هذه المراكز عن
المرددين عليهم من أطفال الشوارع (اليونيسف والمجتمع القومي للأمومة والطفولة،
2005، 71-72).
- تخصص اعتمادات كافية في الموازنة للبرامج الموجهة للأطفال، لتحسين رفاهية أطفال
مصر.
- انتهاء خطة عمل قومية متكاملة للأطفال بالتنسيق مع القطاعات المتعددة
- متابعة السياسات العامة، و توفير الدعم المناسب للجان حماية الطفل على المستوى المحلي.

المجلة كليّة التربية - جامعة المنوفية
العدد الثالث 2019
روية تربوية مقتارة لدمج أطفال الشوارع...

- بناء قدرات واضعي السياسات، ومقدمي الخدمة للأطفال.
- التوعية العامة بحقوق الطفل وقوانين حمايته (يونيسف، 2010).  
- بناء شراكة من الحكومة مع المنظمات غير الحكومية لمواجهة ظاهرة أطفال الشوارع.

- إنشاء مجلس قومي لرعاية الأيتام وأطفال الشوارع وفوقدي الرعاية، وهذا ما دعا إليه أحد النواب المصريين، حيث قدم مشروع قانون مقتترح لإنشاء مجلس قومي لأطفال
الشوارع، وأشار إلى أن هذا حق دستوري كله الدستور المصري لحول بنص المادة
(80) من الدستور المصري والذي ننص على أن تتزم الدولة بحماية الطفل وحمايته من
جميع أشكال العنف والإساءة وسوء المعاملة (سلامة، 2018).

- تفعيل قانون الطفل من حيث إتاحة فرص التدريب المهني للصبية في بيئة مناسبة صحية،
ونفسيا، واجتماعيا (اليونيسف والمجلس القومي للأمومة والطفلة، 2005).

- ينبغي أن لا يتعامل القانون مع أطفال الشوارع باعتبارهم مجرد بحاجة بإبداعهم
الحزج في مراكز الشرطة، ولكن باعتبارهم مشرودين يجب تسليطهم لمؤسسات رعاية
الالغاز الخاصة بهم والتابعة لوزارة التضامن الاجتماعي (سلمان، 2005).

- يلزم دعم صيغة قوانين تهدف إلى حماية حقوق أطفال الشوارع، كما ينبغي توفير المساعدة
القانونية المجانية لهم.

- تنظيم ورش عمل ملائمة حول حقوق الطفل لكل من رجال الشرطة والبرلمانيين (الفكيم،
2013).

دور الدولة تجاه الأمر الفقيرة والتي تعيش تحت ظروف صعبة:
يمكن أن تقوم الدولة بالإجراءات التالية للتخفيف من معاناة الأمر الفقيرة وبالتالي للحد من ظاهرة
أطفال الشوارع، والعمل على دمجهم في المجتمع:
- زيادة مخصصات برامج الحماية الاجتماعية الموجهة للأسر الفقيرة وأطفالها.
- توفير القروض الميسرة للأسر الفقيرة لرفع إنتاجية الأسر وإدماجها في سوق العمل،
ومساعدتها فيها وتسويقها.
- توزيع الأدرار من خلال التدفقات الضريبية، والدعم المجاني للرعاية الصحية،
ودعمهم في تعليم أبنائهم (يونيسف، 2010).
- تطوير المناطق العشوائية وإعاد تخطيطها بما يضمن توفير البنية الأساسية والمراقب
اللازمة من مدارس ومستشفيات (القريشي، 2013).
- زيادة الدعم والخدمات للأسر خاصة في المجتمعات العشوائية والشعبية بالمدن، مع التركيز
على تنمية قدرات الأطفال والشباب بهذه المناطق بدنيا، وذهنيا، واجتماعيًا كبديل لمغريات
الشارع (اليونيسف والمجلس القومي للأمومة والطفلة، 2005).
وضع برامج محددة الهدف للأسر التي تواجه ظروفًا صعبة، تتضمن برامج تدريبية توجه
الناطقين للطرق السليمة في تربية الأطفال (أحمد، 2008، 13) مع التوسع في برامج
الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة (القرني، 2012، 169).
دور المؤسسات التعليمية في مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع ودمجهم في المجتمع:
تلعب المؤسسات التعليمية دورًا كبيرًا في التثقيص والتحسيم من ظاهرة أطفال الشوارع، وذلك من خلال:
- توفير تعليم جيد بهذه المؤسسات، بحيث لا تكون أماكن طرد للأطفال فينقظون ويتسببون
من التعليم ومن ثم يتجهون للشارع، ومن هنا فمؤسسات التعليم يُجْعِل عليها أن تحسن من
نوعية الخدمة التعليمية المقدمة، وجعل العملية التعليمية أكثر متعة، مع المتابعة الجادة من
الإدارة المدرسية للتعليمي من حيث غيابهم وترتبهم. (ليونيسف والمجلس القومي للأمومة
والطفلة، 2005، 73).
- كما يمكن أن تقوم المؤسسات التعليمية بإعداد أبناء الطبقات المدنية معيشيًا من المصداقات
الدراسية حتى تساعدهم على استكمال التعليم وعدم الانقطاع عنه بسبب الظروف
المادية (سليمان، 2005، 91).
- وبالنسبة للتعليمي الذين لا يدرون ميلًا بشيدا نحو الدراسة الأكاديمية من ذوي التحصيل
المدني - حتى لا يسبروا وينقذوا عن التعليم - فيمكن أن تحدث له مدارس فنية أو
صناعية بعد الانتهاء من المرحلة الابتدائية يتم التركيز فيها على تعلم القراءة والكتابة،
بالإضافة إلى أنشطة تدريبية مصاحبة، مع التركيز على تعليم التلميذ مهنة من خلال
ورش تعليمية وإنتاجية، مع تخصيص روابط شهرية لهم لتبليه احتياجاتهم
الأساسية (سليمان، 2005، 92).
ويمكن للمؤسسات التعليمية أن تلعب دورًا آخر في دمج واستعادة أطفال الشوارع في مدارسها
العادية، ولكن لهذا متطلبات ينبغي تحققها حتى تتم عملية اللمج بصورة صحيحة، ومن هذه
المتطلبات:
- تغييم شامل لاحتياجات هؤلاء الأطفال.
- توفير قيمة مدرسية مسؤولية ومدرسية وليدتها استعداد وتقييم لدمج أطفال الشوارع في مدارسهم.
- تدريب الموظفين والعاملين بالمدرسة للتعامل مع هؤلاء الأطفال.
- توفير معلمين ذوي خبرة وتدريبهم للتعامل مع أطفال الشوارع.
- الدعم المالي من الحكومة والمنظمات غير الحكومية لتفعيل المتطلبات اللازمة لأطفال
الشوارع لدعمهم بمشاريع عامة، هذه الفئة من الأطفال منهم الكثير من يواجه صعوبات
في التعليم، ومن ثم في حاجة لإعداد برامج خاصة بهم، ويتقام وقت أطول للتعامل
ورد (Masten، 2015، 326-327) أن هناك مجموعة من الاستراتيجيات والإجراءات
التي يمكن أن تقوم بها المدرسة للتعزيز من النجاح الأكاديمي للأطفال بلا مأوى أو المشردين، منها

العدد الثالث 2019
مجلة كلية التربية - جامعة المنوفية
رؤية تربوية مقتروحة لدمج أطفال الشوارع...

توفير برامج الإثراء الأكاديمي لهم، خاصة إذا كان هؤلاء ينتقلون من مكان لأخر، وتوفر الدعم الأكاديمي والبرامج الصيفية لمنخفضي الإنجاز الأكاديمي، وعمل برامج وأنشطة تشجيع المحضور للمدرسة، والإعداد على أي إجراء تأديبية فيها تغيّب للطفل عن المدرسة، والاستعانة بالأخصائيين النفسيين في المدارس التي بها حالات لأطفال بلا مأوى.

وترى بعض الدراسات أن أطفال الشوارع قد لا يتكيف عدد كبير منهم بشكل جيد في المدارس العادية (الرسمية) فيحتاجون لتعليم غير رسمي (غير نظامي) يراعي قدراتهم العقلية والتعليمية والعملية، حيث قد يخلط بعض أطفال الشوارع من الجلوس في الفصل بالتعليم الرسمي Kisirkoi، مع أطفالهم أصغر منهم سنًا، مما يؤثر على نجاح التعليم لديهم.; (2016، 9103، 9106، 9115).


دور الإذاعة ووسائله المختلفة في مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع ودمجهم في المجتمع:

إن مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع ودمجهم في المجتمع يتطلب تكوين هيئة إعلامية لرصد تطور الظاهرة والعمل على دعم الإذاعات، والتخلص من السوائلات (الفيكي، 2013، 2007، 2006، 2006)، ويمكن أن يلعب وسائل الإعلام دوراً مهماً في توجيه الأسر بشأن كيفية التعامل مع أبنائهم وما يتصل بأساليب التنشئة الاجتماعية، وإثارة الوعي في نفس الأطفال وأسرهم بمخاطر الحياة في الشارع، وتداعياتها السلبية على الطفل وأسرته والمجتمع والتنمية (كأركير، 2010، 98)، وعلى غمّ الفقراً لوسائل الإعلام أن تكشف جهودها في مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع من خلال عمل برامج صحية، واجتماعية وتعليمية لنوعية وتنقية الأسر في المجتمعات العشوائية والفقرية (أ. ك. س الر، 2005، 93).

وإذا كانوا تسلل بأن وسائل الإعلام لها دور كبير في تكوين الانجذابات وتغيير السلوكيات، فيمكن أن توظف وسائل الإعلام في تغيير نظرة المجتمع السلبية والرضاية لأطفال الشوارع، وهذا بدون شك له دور في تسريع عملية دمجهم في المجتمع.

ومما يتبين، أن مواجهة مشكلة أطفال الشوارع مستقبلية قومية تقوم على الجهد الجماعي المنظم والتكامل بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، والأهالي والأطفال أنفسهم (الفيكي، 2013، 2007، 2006).

وفي نهاية هذا المحور من الدراسة والذي تم التعرض فيه لحجم ظاهرة أطفال الشوارع بالمجتمع المصري، تم تعرف المخاطر التي يواجهها هؤلاء الأطفال، والتعامل المؤدي لظهور ظاهرة أطفال الشوارع بالمجتمع المصري وانتشارها، وبعض الالتباس والإجراءات التربوية...
لازمة لدمج أطفال الشوارع في المجتمع، كان من الأهمية بمكان التعرض في المحور الذي يليه إما يتعلق بالتنمية المستدامة في المجتمع المصري، وكيف تؤثر ظاهرة أطفال الشوارع على حركة التنمية المستدامة في مصر وأهدافها.

المحور الثاني: التنمية المستدامة في المجتمع المصري (المفهوم والأهداف والأبعاد):

ويمكن تناول هذا المحور من خلال العناصر التالية:

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة:

هي تنمية تشتمل جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتسعى إلى توفير الاحترافات الضرورية للإنسان للحصول على معيشة كريمة مع المحافظة على حقوق الأجيال القادمة من الموارد المتاحة، والعناية لتحقيق العدالة الاجتماعية (ملاحم، 2018).

ومع تفعيلها كذلك "أنها عملية مقصودة تتم وفق سياسات عامة لإحداث تقدم اجتماعي معتمد على أسس ثقافية وعربية تضمن إحداث التوازن بين التعبير والاستدامة والحفاظ على البيئة وتطويرها (باد، وعباس، 2015).

وبعدها (باد، 2010)، بأنها تنمية تسعي إلى إحداث التوازن في استجاباتها لحاجات الأجيال الراهنة والاحتفالية، في إطار من المحافظة على التوازن البيئي كمحور من محاور التنمية.

وتتبني الدراسة التعرف الأول، لأنه يشمل أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة: الابد الاجتماعي، والاقتصادي والبيئي.

أهداف التنمية المستدامة:

تتمثل أهداف التنمية المستدامة (تقرير التنمية البشرية، 2015)، (عمارة، 2017) في الأهداف التالية:

1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
2- ضمان تحسين جميع أنماط معيشة صحية.
3- ضمان التعليم الجيد والنصف والشامل للجميع.
4- تحقيق المساواة بين الجنسين.
5- ضمان حصول الجميع بكفاءة مبهرة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة المستدامة.
6- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، وتحقيق العمل الإقليمي للجميع.
7- إعداد بني تحتية قادرة على الصمود، وتحقيق الابتكار للجميع.
8- الحفاظ من انعدام المساواة داخل البلدان وفما بينها.
9- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وأمنة للجميع وقادرة على الاستدامة.
10- ضمان وجود أنماط التعاون وإنتاج مستدام.
11- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالم، يشعر فيها الجميع بالعدلة في ظل مؤسسات خاضعة للمراقبة.
12- تحقيق الوفاة لأفراد المجتمع من خلال الاستغلال المتوازن للموارد البيئية، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية، واحترام حقوق الإنسان.

مجلة كلية التربية – جامعة المنوفية
العدد الثالث 2019
رؤية تربية مفتوحة لدمج أطفال الشوارع...

13. نشر مفاهيم الديمقراطية وحرية الرأي والفكر، وإتاحة الفرصة لمشاركة أفراد المجتمع في صنع القرارات السياسية داخل المجتمع.

أبعاد التنمية المستدامة:

تتمثل في ثلاثة أبعاد، بعدها اقتصادي، وعدها اجتماعي، وبعد بيئي، فالبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يشمل بيئة اقتصاد قوي، والبعد الاجتماعي يتضمن إباعة الحاجات الأساسية للأفراد في الصحة والتعليم والسلام والمرض، وتوفر فرص العمل اللائق، ومواجهة الفقر والتمييش الاجتماعي. أما البعدي البيئي فيضم بالحفاظ على البيئة واتباع أنماط سلوكية مستدامة تشم بالعقلانية وتشجع استخدام الموارد (الزنفي، 2012، 200-200).

ويورد (Gidding et al., 1999) أن التنمية المستدامة تهدف إلى تحقيق الأبعاد المبادئ التالية:

شروط تحقيق التنمية المستدامة:

تتمثل متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المتطلبات التالية (عمارة، 2017، 307): (الزنفي، 2008، 200، 200)

1. نظام سياسي يدعم بالمشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرار.
2. نظام اقتصادي قوي، يشجع على الاستثمارات.
3. نظام اجتماعي يساعد على تقديم فوائد وفرص عمل ملائمة، وتعليم جيد وظروف معيشية كافية.
4. نظام إنتاجي يحترم البيئة ويعتبر عليها.
5. نظام تكنولوجي متطور يساعد على حل المشكلات.
6. نظام إداري مرن يسمح بالمساءلة نحو تحقيق الاستدامة.
7. نظام ثقافي يجعل الأفراد على وعي بما يواجه المجتمع والبيئة من مشكلات.
8. نظام دولي يعزز من التعاون والتبادل.

وبناء على ما سبق، فإن متطلبات تحقيق التنمية المستدامة تعد منظومة متكاملة مترابطة كل عنصر فيها يعتمد على الآخر، فلا تستطيع الإدعاء أن النظام السياسيمثلًا يستطيع أن يحقق هذه المنظومة بمفرده دون مساعدة من المجتمع وأفراده ومؤسسات، أو دون وجود نظام إداري وتكنولوجي واقتصادي قوي يضمن هذه المنظومة ويساعد تحقيقها لأهدافها.

ال استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030:

تبنى مصر استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، ووضعت لها مجموعة من الأهداف، والأبعاد لتكون موجهة لها في مسيرة التنمية الشاملة، خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها مصر وأبعادها المحلية والإقليمية والعالمية.
ويمكن فيما يلي بيان هذه الأهداف وما يرتبط بها من أبعاد بقية من التفصيل: (جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء، وزارة الدولة لشؤون البيئة، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، 2018 - 2019).

تتعدد أهداف التنمية المستدامة وفقاً لرؤية مصر 2030 فيما يلي:

- بناء اقتصاد يأسف، توفير الغذاء المناسب للأفراد، تنمية القطاعات الاقتصادية، حماية البيئة والاعتماد على الموارد المتعددة وخفض التلوث، خفض معدلات الفقر والبطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية، تحقيق التنمية العمرانية المستدامة، إقامة التعليم الجيد والرعاية الصحية والخدمات الحكومية لكل المصريين بما يحقق رضا المواطنين.

الأбудا الرئيسي لاستراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصر 2030:

يركز مفهوم التنمية الذي تبناه استراتيجية على ثلاثة أبعاد رئيسية وشامل، البعد الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي.

المحور الأول: التنمية الاقتصادية، فحلول عام 2030 يكون الاقتصاد المصري اقتصاد منضبط يتميز باستقرار الأوضاع الاقتصادية، وقادر على تحقيق نمو مستدام.

المحور الثاني: الطاقة، فحلول عام 2030 يصبح قطاع الطاقة قادرًا على تلبية كافة متطلبات التنمية الوطنية المستدامة، بما يؤدي لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الرياضة في مجال الطاقة المتعددة، وإدارة الرشيدة المستدامة للموارد.

المحور الثالث: المعرفة والابتكار والبحث العلمي، فحلول عام 2030 تصبح مصر مجتمعاً مدعماً مبتكرًا ومنتجًا للعلوم والتكنولوجيا والمعرفة.

المحور الرابع: الثقافة وإعداد المؤسسات الحكومية، فحلول عام 2030 يصبح الجهاز الإداري جهازًا كفءًا وفعالًا ويدعم بالثقافة والمزاح والمرحة.

- البعد الاجتماعي، ويضم أربعة محاور هي: العدالة الاجتماعية، والصحة، والتعليم، والتدريب، والثقافة.

المحور الأول: العدالة الاجتماعية، فمن المستهدف بناء مجتمع عادل متكافئ يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص، ويساعد شرائح المجتمع المهمشة.

المحور الثاني: السلم، فمن المستهدف أن يتمتع كافة المصريين بالحق في حياة صحية أمنة من خلال تطبيق نظام صحي متكامل يميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز.

المحور الثالث: التعليم والتدريب، فمن المستهدف إقامة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز في إطار مؤسسي كفاء عادل ومستدام، ومنزل، بما يساهم في بناء شخصية متكاملة، ومواطن معنوي، مستقل، متعلم، مستقل، يتحيز الاختلاف، شغوف بناء مستقبل بلده.

المحاور الرابع: الثقافة، فمن المستهدف بناء منظومة قيم ثقافية إيجابية في المجتمع المصري تحتزم التنويع والاختلاف وعدم التمييز، وتستهدف تشكيل المواطنين المصريين من وسائل المعرفة لتصبح
رؤية تربوية مقدّرة لدمج أطفال الشوارع...

مصدر قوة لتحقيق التنمية: قيمة مضافة للاقتصاد القومي، وأساسًا لقوة مصر الناعمة إقليميًا وعالميًا.

- الفاعل السياسي: يشمل محورين: البيئة، التنمية العمرانية.

المحور الأول: البيئة، فيحول عام 2003 سيكون العديد البيئي محورًا أساسيًا في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد الطبيعية، ويعد عدالة استخدام الأمثل لها، والاستدمار فيها، وصدى لحقوق الأجيال القادمة، ويستند على دعم التنافسية، وتوفير فرص عمل جديدة، والقضاء على الفقر، وتحقيق عدالة اجتماعية، مع توفير بيئة نظيفة وصحية ومريحة للإنسان المصري.

المحور الثاني: التنمية العمرانية، فيحول عام 2003 ستكون مصر بمساحة أرضها وحضارتها وخصوصية موقعها قادرة على استيعاب سكانها ومواردها في ظل إدارة تنموية أكثر توازنًا وثباتًا للمواطنين وترتقي بوجهاتهم.

جهود الدولة المصرية لمواجهة ظاهرة أطفال الشوارع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: رؤية مصر 2020:

ومن المشروعات التي قامت في مصر لخدمة أطفال الشوارع، مشروع المدارس الصديقة، وقام هذا المشروع تحت رعاية منظمة اليونسكو وزاوية التربية والتعليم المصرية وبرنامج الغذاء العالمي، وقد استهدف هذا المشروع تعليم أطفال الشوارع، وتم بالفعل إعداد منهج خاص بأطفال الشوارع من واقع احتياجاتهم، وتم تجهيز 238 مدرسة تستضيف طفلاً أوعياً شعبية في جمعيات الدعامة الداخلية لرعاية الأحداث، توفير الأمن الصحي لأطفال الشوارع.

وبدأت الدولة المصرية تتحرك مرة أخرى بعد أن وضعت استراتيجيتها في التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، لمواجهة مشكلة وظاهرة أطفال الشوارع لتحقيق هذه المواجهة ما حدثه من أهداف تتمثل في بناء اقتصاد فعال، وتوفير الغذاء المناسب للأفراد وخفض معدلات الفقر والبطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفر الخدمات الحكومية لكل المصريين بما فيهم أطفال الشوارع، وعليه قامت وزارة التضامن بالتعاون مع صندوق تحسين مصر بمباني استراتيجيات تنفيذ برنامج الرئيس السيسي في مشروع أطفال بلا مأوى، من خلال تمويل (4) مليون جنيه، منهم (14) مليون جنيه من الصندوق، و (50) مليون جنيه من دعم وإعانات جمعيات التضامن الاجتماعي.

المجلة كلية التربية – جامعة المنوفية

العدد الثالث 2019
وأضاف مسؤولون عن مشروع أطفال بلا مأوى، بأنه تم تخصيص (17) أتوبيس يجوبون في المحافظات للبحث عن أطفال الشوارع، وتوفر خط ساخن للاتصال بالمشروع في حال وجود طفل بلا مأوى، واستطاع المشروع التعامل مع أكثر من (10) آلاف طفل و(500) طفل في غضون سنة، منهم (140) طفل تم دمجهم في المجتمع (حري، 2018).

وعلى الرغم من هذه الجهود المحدودة للدولة المصرية إلا أن الظاهرة والمشكلة ما زالت قائمة، والأمر يستدعي أن تتعامل الدولة مع المشكلة على مستويين، مستوى وقائي للأطفال الذين يعيشون مع أفرادهم في ظروف صعبة اجتماعياً وإقتصادياً وتعليمياً وأسري، حتى لا تدفيع هذه الظروف للهرب إلى الشوارع، والمستوى الثاني للمواجهة هو المستوى العلاجي لأولئك الأطفال الذين هم موجودون بالفعل في الشارع كمأوى لهم، ونوراء هم في حاجة لإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع وحمايتهم، وهذا لن يتatori إلا من خلال تضافر جهود الحكومة مع مختلف مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات أهلية ومؤسسات إسلامية.

ومع ذلك، تعبر هذه المطورات عن مستويات أهداف وأبعاد ونتائج البنية التنموية المستدامة، وما تبنته الدولة المصرية من جهد لمواجهة ظاهرة أطفال الشوارع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

رؤية مصر 2030

تتضمن هذه المورون عن مشروع أطفال بلا مأوى، بالد من تحقيق بعض الآليات والإجراءات، وهو ما سيتناوله المطور الثالث فيما يلي، من خلال طرح رؤية تنمية متكاملة لدمج أطفال الشوارع في المجتمع المصري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المطور الثالث: الرؤية التنموية المفترضة لدمج أطفال الشوارع في المجتمع المصري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

2030

تعد هذه الرؤية التنموية المقترحة محاولة لوضع إطار فلسفي تروبي يضمن مجموعة من المتطلبات والإجراءات والآليات والتي تم الأخذ بها لأهمهم ذلك في دمج أطفال الشوارع في المجتمع المصري ومساعد ذلك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة - رؤية مصر 2030، ويمكن فيما يلي تناول هذه الرؤية بشيء من التفصيل:

1- فلسفة الرؤية التنموية المقترحة:

تقوم هذه الرؤية التنموية المقترحة على فلسفة مفادها، أننا لن نجحنا في دمج أطفال الشوارع في المجتمع المصري إذا ما سنستطع أن نحقق أهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع، فإذا كانت التنمية المستدامة تسعى إلى القضاء على الفقر، فكل مكان، وتوفر أطم
رؤية تربوية مقتراحة لدمج أطفال الشوارع...

معيشية صحية، وتعلم جيد وشامل للجميع، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لكل أفراد المجتمع، واحترام حقوق الإنسان، وتوظيف القدرات البشرية التوظيف الأمثل في جميع المجالات، فإن ذلك لن يتحقق فعليًا أو كيفًا طالما كان هناك فئات مهمشة في المجتمع تعاني من الإهمال ومعزلة عن المجتمع ولا تشارك في بنائها؛ لأنها تشعر أنها مسروقة من، ومن ثم فإن هؤلاء بدلاً من أن يكونوا أداة بناء في المجتمع وتربته، سيكونون معاون هدي وآداب تعزيز، فيضمنهم لأفراد العصابات أو الجماعات الإرهابية التي تستخدمهم في هدم وتدمير البلاد.

۲ أهداف الرؤية التربوية المقتراحة:

تسعى الرؤية التربوية المقتراحة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والمتمثلة فيما يلي:

أ- دمج أطفال الشوارع في المجتمع المصري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة-رؤية مصر ۲۰۳۰.

ب- تغيير الصورة الذاتية عن أطفال الشوارع، وإعادة النظر في التعامل معهم ك(high) أو كفئة مهمشة مبنية من المجتمع، واختلافهم ودمجهم في المجتمع ليكونوا أداة بناء فيه، من خلال اكتساب قدراتهم ومواهبهم وتدعمهم وتنميةهم وتوظيفهم لخدمة المجتمع.

ت- من فكر والقرار في الدولة المصرية إلى أهمية اتخاذ مجموعة من الإجراءات والآليات والتي قد أخذت بها بعض الدول والاستفادة منها كخبرات في احتواء الظاهرة وقضاءها.

ث- إغلاق منابع الفكر المتطرف ومنابع الجريمة، حيث يستغل هؤلاء الأطفال من قبل عصابات إجرامية وجماعات متطرفة، ويرتبط هؤلاء على قيم واتجاهات وأفكار معادية للمجتمع.

ج- استنفار واستثمار كافة مؤسسات المجتمع وبين المسؤوليات الكاملة في احتواء ظاهرة أطفال الشوارع، فالدولة وحدها لا تستطيع احتواء الظاهرة وحلها، بل على الأسرة والإعلام والمؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني الدور الأكبر في حل هذه المشكلة.

٣ المتطلبات الأساسية للرؤية التربوية المقتراحة:

تستند الرؤية التربوية المقتراحة إلى جملة من المتطلبات الأساسية، والتي هي نتاج لما توصلت إليه الدراسات السابقة في إطار النظرية، ويمكن حصر هذه المتطلبات فيما يلي:

- لا بد من الاعتراف السببي لوجود ظاهرة أطفال الشوارع، وأنها واقع لا يمكن التغافل عنه، نظراً لزايده أعدادهم يوماً بعد يوم، ومن ثم فإن هناك ضرورة ملحة للتعامل مع هذه الظاهرة بديقة وبصرورة تكاملية.

- لا يمكن للمجتمع المصري أن يحقق أهداف التنمية المستدامة-رؤية مصر ۲۰۳۰ في ظل وجوه هذه الفئة المهمشة والمهمشة في المجتمع، والتي بدلاً من أن يستمع بها كاذف بناء في المجتمع، يستخدمها البعض من أصحاب الأهداف الهدامة في رعزعة أمن المجتمع وإشاعة الفوضى فيه.
- إن دمج أطفال الشوارع في المجتمع المصري من الممكن أن يساعد في تعزيز ولائهم وانتمائهم للمجتمع، والذي قرر أن يدم لهم بلغة العون والمساعدة ومساعدتهم على تحقيق مطالبتهم التي افتقدوها من قبل.

- يُستخدم تدريب الأطفال مجموعة من الخبراء الذين يساعدونهم على تحقيق أهدافهم. وذلك باستخدام أشكال متعددة سواء في الصورة مرسوما، أو ممارسة أو من خلال جنس أو غير ذلك، مما يستدعي مساهمتهم، وتشجيعهم على الشارع، وتقييم كافة أنواع الرعاية لهم.

وعلما ما سبق من مناطق، تؤكد أهمية التصدي لهذه الظاهرة ومعالجتها حتى تحقق أهداف التنمية المستدامة -رؤية مصر 2030- على أرض الواقع.

(1) آليات وإجراءات تحقيق الرؤية النموذجية المفترضة:

تتمثل آليات وإجراءات تحقيق الرؤية التنموية المفترضة لدمج أطفال الشوارع في المجتمع المصري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 في الآليات التالية:

1. آليات خاصة بدور الدولة فيما يتعلق بالسياسات والاتصالات اللازمة لدمج أطفال الشوارع في المجتمع، ودورها في تنظيم الأجراف الفقيرة والتي تعيش تحت ظروف صعبة: وتتمثل هذه الآليات في الآتي:

1. إشراك مختلف طاقات المجتمع، وأطفال الشوارع أنفسهم في تحقيق ظاهرة أطفال الشوارع وتوليد وعي نقدي بالشكاوى والوقائع والمشكلات الأخرى، وتحديد الاحتياجات الفعلية لهذه الأطفال والتي تناسب مع طموحاتهم.

2. دعوة مختلف فئات المجتمع في لقاءات متعددة لرفع واعية وفصاحة أطفال الشوارع من قادة المجتمع، وجماعات دينية، وشرطة ومسؤولين حكوميين في المدينة، وقادة وقضايا وأساتذة في المدارس والجامعات، وإعلاميين، وعوام الناس؛ وتحديد أهداف هذه القطاعات من فئات المجتمع في مساعدة أطفال الشوارع.

3. استخدام وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة والموزعة والمجموعات السردية المتطلقة، في رفع مستوى الوعي العام بظاهرة أطفال الشوارع ودعمهم من خلال تقديم الخدمات والبرامج المناسبة لهم.

4. اقتراح العديد من المؤتمرات الوطنية للأطفال في الشوارع، واحتياجات مجموعات من هؤلاء الأطفال ليكونوا ممثلين عن أطفال الشوارع؛ ودعوة مجموعة من المسؤولين الحكوميين للتوصل مع هؤلاء الأطفال وتلبية احتياجاتهم.

5. انتهاج خطوة عمل قومية متكاملة للأطفال بالتنسيق مع القطاعات المتعددة.

6. إنشاء مجلس أعلى قومي أو هيئة تنسيقية علية للتعامل مع ظاهرة أطفال الشوارع والرعاية، على أن تتم هذه الهيئة الوزارات المختلفة، والهيئات الأهلية، والمنظمات المالية والعملية.

7. توقيع اتفاقية تعاون والتزام بين وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة الداخلية والمنظمات غير الحكومية ووحدات الحكم المحلي، حول احتراق حقوق الطفل ومعاقبة معاملة إنسانية خاصة في أقسام الشرطة، وتوجيه ضباط الشرطة على إدارة حالات الأطفال الذين
 Roeaa Torbue Mawqitra Lamjam Atofaeli Shaweera...

يعيشون في ظروف صعبة.

1. التوسع في إنشاء مراكز لاستقبال أطفال الشوارع، خاصة أطفال الشوارع الذين نجح العملاء في الميدان الاجتماعي من استقبالهم والحصول على تقتهم والتقرب إليهم خلال التعاون معهم في الشارع، ويمكن لهذه المراكز أن تقدم خدمات صحية وثقافية وتعليمية ورياضية وترفيهية، ومهمة، كما يمكن أن تكون هذه المراكز وسيلة مساعدة للأفراد الباحثين عن أبنائهم المفقودين من خلال قواعد البيانات التي لدى هذه المراكز عن المترددين عليهم من أطفال الشوارع.

2. وضع تشريعات توفر للمشردين من الأطفال المساواة في الحصول على التعليم والوصول إليه، فلا تزال حقائق واحتياجات الأطفال المشردين يتم تجاهلها، ومن ثم فنننا ضرورة لأن يكون هناك خطة للدولة محددة بما ستقوم به كل محافظة ومنطقة مدرسية لعلاج هذه الظاهرة.

3. عمل خطة سنوية على مستوى كل محافظة من محافظات مصر للتعامل مع أطفال الشوارع الموجودين بكل محافظة، وكيفية دمجهم في المجتمع، مع توفير خط ساخن بكل محافظة للإبلاغ عن وجود أطفال بلا مأوى، وتخصيص فريق عمل ومجموعة من الأوربيون في كل محافظة للبحث عن هؤلاء الأطفال.

4. تخطيط وتطوير مجموعات من البرامج/الخدمات استجابة لاحتياجات وظروف أطفال الشوارع، وتتضمن هذه البرامج تعزيز دخل الأسر الفقيرة من خلال التخفيضات الضريبية، والدعم المجاني لرعاية الصحية، ودعمهم في تعليم أبنائهم، وتوفير القروض الميسرة لهم لرفع إنتاجيتهم وإدماجهم في سوق العمل، ومساعدتهم فنيا وتسويقيا، كما تتضمن تدريب مجموعة الشباب المتوجهين في المجتمعات المستهدفة لتكوينهم من إجراء جلسات مع الأطفال وذويهم لتقديم المشورة، بالإضافة إلى البرامج الموجهة للأطفال في الشوارع مباشرة، وهي برامج موجهة للأطفال حيث يعيشون ويعملون، وهي موجودة في الأسواق للأطفال الذين لديهم اتصالات غير منتظمة مع أهاليهم، وتهدف هذه البرامج إلى مساهمة الطفل في دعمه لأسرته أو الدخول في مأوى مؤقت، وذلك من خلال عملهم الشواغب والعملاء الميدانيين الذين ينشرون النشر ويقومون حوارات غير رسمية مع هؤلاء الأطفال، لإقناعهم بالانتقال إلى مراكز للايواء المؤقتة أو الرعاية السكنية، وهناك برامج أخرى تستهدف الأطفال الذين فروا من المنزل، أو تتمتعوا تماما أو فطعوا علاقاتهم تماما مع أسرهم، ويمكن للدولة أن توفر لهذه مراكز لإيواء هؤلاء الأطفال وتوفير بيئة داعمة ورعاية بنية لهم.

5. تصميم اعتمادات كافية في موازنة البرامج الموجهة للأطفال، وتوفير الدعم المناسب للجان حماية الطفل على المستوى المحلي.

6. إنشاء بنك المعلومات والمشاريع والأبحاث الخاصة بالطفولة، وتشجيع الأبحاث الجامعية المهتمة بهذه الفئة المهمشة من الأطفال.
14. عدم تطبيق القانون مع أطفال الشوارع باعتبارهم مجرمين يجب معاقبتهم وإدراهما الحجز في مراكز الشرطة، ولكن باعتبارهم مشردين يجب تسليمه لمؤسسات رعاية الأحداث الخاصة بهم والتابعة لوزارة التضامن الاجتماعي.
15. تفعيل قانون الطفل من حيث إتاحة فرص التدريب المهني للصفبة في بيئة مناسبة صحية، ونفسية، اجتماعيا.
16. دعم مراكز التعليم المجتمعي المحلي في المناطق الريفية، وإعداد وتأهيل كادر متخصص ومدراب من المعلمين يطلق عليهم "معلم الشارع"، ينطلقون حيث يتواجد أطفال الشوارع، ويقومون بنقلات معهم منوعة تعليمية وترفيهية تأهيلية.
17. تطوير البنية الأساسية والمراقبة اللازمة للأسئلة التي تعيش بهذه المناطق من مدارس ومستشفيات.

2. آليات خاصة بالمؤسسات التعليمية ودورها في مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع ودمجهم في المجتمع:

- تلعب المؤسسات التعليمية دوراً كبيراً في التدريس والتجريب من ظاهرة أطفال الشوارع وذلك من خلال الألابيت والإجراءات التالية:
  1. تحصين نوعية الخدمة التعليمية المقدمة، وتوفير التعليم الجيد بهذه المؤسسات وجعل العملية التعليمية أكثر منعسة، بحيث لا تكون هذه المؤسسات أماكن طرد للأطفال فينقتعون ويتسرعون من التعليم ومن ثم يتجهون للشارع، مع المتابعة الجادة من الإدارة المدرسية لللازم الممكن من حيث غيابهم وتسربهم.
  2. إفاءة أبناء الطبقات المتدنية معيشياً من المصروفات الدراسية ومساعدتهم على استكمال تعليمهم وعدم الانقطاع عنه بسبب الظروف المادية.
  3. توفير مدارس فنية أو صناعية بعد الانتهاء من المرحلة الابتدائية للتعليم الذي لا يعد ينافاً للدية الدراسة الأكاديمية من ذوي التحصيل المتدني ويتركيز فيها على تعليم التمثيل مهنة من خلال ورش تعليمية وإنتاجية، مع تخصيص رواتب شهرية لهم تلبية لاحتياجاتهم الأساسية.
  4. دمج واستعادة أطفال الشوارع في المؤسسات التعليمية الحكومية العادية، ولكنهم تعملية الدمج بصورة صحية، فلا بد من توفير المتطابقات التالية:

- تقييم شامل لاحتياجات هؤلاء الأطفال.
- توفير قيادة مدرسية مستقلة ومدرسة لديها استعداد وبدأت لدمج أطفال الشوارع في مدارسهم.
- تدريب الموظفين والعاملين بالمدرسة للتعامل مع هؤلاء الأطفال.
- توفير معلمين ذوي خبرة وتدريبهم للتعامل مع أطفال الشوارع.
- الدعم المالي من الحكومة والمنظمات غير الحكومية لتوفير المتطابقات اللازمة لطفال الشوارع لدمجهم بالدارس العادية.
5. دمج أطفال الشوارع في برامج التعلم غير الرسمي، وتمثل أولى خطوات التدже في برامج التعليم غير الرسمي في تحديد الاحتياجات الخاصة بأطفال الشوارع، ومعرفة مستوى الأضرار الصحية والنفسية والاجتماعية التي وقعت عليهم جراء عيشهم بالشارع حتى يتم مراعتهم ذلك من خلال المناهج والأنشطة المقدمة لهم؛ لتعديل سلوكهم نحو الاتجاه المطلوب، وتكتيكيهم من اكتساب المعرفة والممارسات المطلوبة. وتنسي هذه الخطوة بمرحلة إعادة التأهيل لأطفال الشوارع حيث يتعاملون لدورات تنقيةية يتم من خلالها معاينة الموضوعات الأخلاقية والممارسات السلوكيه غير السليمة وما يتعلق بأضرار المخاطر وتعاطيها والأمراض المتزمنة عليها، وما يتصل ببعض المهارات الدينية، وتعتبر هذه المرحلة هي مرحلة تمثيلية للدخول للمراحل التي تأتي من التعليم الرسمي، والتي تمتد من سن (12-14) ويحصل المتلمذ خلالها على برامج موزعة لما يتم تدرسه بالمادة الرسمية، وعليه فائدة هذه المراحل بشكل متساوى على شهداء التعليم الأساسي، ويمكن أن يتحيأ بعد ذلك التعلم الثانوي في المدارس الرسمية.

وأما ما يتعلق بالأطفال الذين تؤثرهم قدراتهم للتعليم الأساسي فيما هناك أطفال من الذين تسربوا من التعليم أو لم يتحققوا به أصلاً، ولا تؤثرهم قدراتهم لمساندة التعليم الأساسي فهؤلاء يتم التعامل معهم كالآتي:

المرحلة الأولى (مرحلة تصحيح الوضع النفسي والاجتماعي للأطفال)، حيث يتم تأهيلهم من خلال التوعية الدينية والأخلاقية، وممارسة الألعاب الرياضية وتعلم بعض المهارات الدينية، وتوعيتهم بالأمراض المختلفة. وهذا يستغرق من شهرين إلى عام، حسب احتياجات ومطابقات وأحوال المتعلمين.

المرحلة الثانية (مرحلة استكشاف المهارات)، فهي التصحيح النفسي والاجتماعي للأطفال، يبدع التركيز على تحديد واكتشاف مواهبيهم، مع استمرار الدروس المقدمة لإعادة التأهيل على مستويات متقدمة، ويتغير هذه المرحلة (سنة واحدة).

المرحلة الثالثة (مرحلة تنمية المهارات)، ويتضمن التركيز فيها على ممارستهم للمهارات المختلفة تعادا لاحتياجاتهم وقراراتهم (المهنة العملية)، مع إعطاءهم دروس في لغتهم الأم، واللغة الإنجليزية والرياضيات.

ج - أليات خاصة بدور الإعلام ووسائله المختلفة في مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع ودمجهم في المجتمع: وتمثل هذه الأليات في الآتي:

- وضع برامج إعلامية "صحية واجتماعية وتعليمية وتنقية" لتوظيف الأسر في المجتمعات العشوائية والفقيرة، تنطوي برامج تنقية توجه الوالدين للطرق السليمة في تربية الأطفال وتكيفية التعليم معهم وما يتصل بأساليب التنشئة الاجتماعية، مع التوزع في برامج الصحة الإنجابية وتكنولوجيا الأسرة.

- تقديم برامج إعلامية ومثل درامية الهدف منها إشارة الوعي في نفس الأطفال وأسرهم بمخاطر الحياة في الشارع، وتداعياتها السلبية على الطفل وأسرته والمجتمع والتنمية.
- تجنّب عرض الأعمال الفنية التي تظهر هؤلاء الأطفال على أنهم مجموعة من المجرمين، والتمسولين، الذين تستهديفهم أجهزة الشرطة لارتكابهم جرائم ضد أمن المجتمع، فالامر يحتاج من الإعلام أن يقوم بدور توعي يسهم من خلاله في حل المشكلة لا تقيدها.

- آلية خاصة بدور المنظمات المدنية في مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع ودمجهم في المجتمع:

1. يمكن للمنظمات المدنية التعاون فيما بينها للتصدي لظاهرة أطفال الشوارع من خلال الدعم المادي لإنتاج برامج تلفزيونية و إذاعية وأفلام وثائقية توضح وضع أطفال الشوارع، وأنهم مهجين عليهم وليسوا جدًا، كما يمكن إصدار عدة كتب عن قصص نجاحات أطفال الشوارع.

2. تواصل المنظمات المدنية مع الشخصيات المؤثرة في المجتمع، والاستعانة بالشخصيات الأرجوانية والدينية الحميدة للنساء للتغيير من النظرة السلبية عن أطفال الشوارع، وعمل لقاءات مع الإعلاميين للمساعدة في تغيير هذه الصورة.

3. عمل برامج وخدمات اجتماعية متنوعة لتعزيز ودعم أطفال الشوارع في المجتمع، وتتمثل أهم هذه البرامج في برامج الرعاية الاجتماعية والصحية (تبني الاحتياجات الأساسية من مأكل وشرب وملابس وعلاج)، وبرامج التأهيل والتكوين ( نمو الأمية ، التكوين المهني )، وبرامج تربية وتدريبية ( تربية دينية وخلقية، النشطة الفنية ورياضية، نشاطية صحية )، وبرامج موجهة لأسر أطفال الشوارع لتصنيع أوضاعهم وتوثيقهم.

4. كما يمكن إنشاء ما يطلق عليه البعض "بنك تنمية الطفل"، ويديره مجموعة من أطفال الشوارع من خلال إحداث مؤسسات رعاية الأطفال ويعتمد البنك قروضاً لتحسين الظروف المعيشية، وحسبات البنك تخصص لأطفال الشوارع والمشردين.

5. عمل دورات تدريبية من قبل المنظمة المدنية للمتطوعين في المنظمات المجتمعية، ومعلمي الشوارع، والأخصائيين الاجتماعيين ومديري البرامج، وأولياء الأمور.

6. يمكن أن تقوم المنظمات المدنية بالخدمات التالية لمواجهة ظاهرة أطفال الشوارع ودمجهم في المجتمع:

- التوعية : حيث يقوم موظفو المنظمة المدنية المتنوعون بتوعية النزل للشوارع يوميا، لإنشاء علاقة وحالة من الثقة بينهم وبين هؤلاء الأطفال، من خلال ما يقدمونه لهم من أنشطة فنية ورياضية، ومن ثم تنشأ علاقة من الألفة بينهم، بما يسر على هؤلاء الموظفين من اصطحابهم لهؤلاء الأطفال لمراكز الإيواء، ومن ثم، فإن التوعية لا تستند على إجبار الطفل لمغادرة الشارع، بل تشجيعه على اتخاذ القرار المناسب له.

-$r_\text{الرعاية الموقتة وتقييم البرامج}$: يتم تعليم أطفال الشوارع المهارات المختلفة من خلال ورش العمل والأنشطة التربوية والبرامج التعلمية، والتي تساعدهم على إعادة دمجهم في المؤسسات التعليمية العادية، كما تهدف الرعاية الموقتة لهؤلاء الأطفال إلى إيجاد منزل موفق لهؤلاء الأطفال حتى بلغتهم سن 18 سنة، وتشتمل البرامج التي يتقاضاها هؤلاء الأطفال على دورات في المهارات الحياتية، والرياضيات، واللغة الإنجليزية.
رؤية تربوية مقتراحة لدعم أطفال الشوارع...

والتكنيولوجيا، والزراعة، والموسيقى، وتساعد هذه الدورات الأطفال على اكتساب مهارات التعامل مع الآخرين، وتغيير سلوكياتهم للأفضل، وزيادة احترامهم لنواتهم.

- الوساطة بين الطفل والأسرة لإعادة دمجهم في الأسرة: حيث يبدأ المسؤولون في المؤسسة بلم شمل الطفل مع أسرته ويواجه كل منهما الآخر في مناخ من الانتقاب والحرية في الحديث، حتى يمكن حل المشكلة التي من أجلها هرب الطفل إلى الشارع حتى لا يعود إليه مرة ثانية.

- الوساطة في مساعدة أطفال الشوارع وأسرهم للغة والتعليم والوظائف: حيث تقوم مؤسسة الرعاية أو المنظمة المدنية بمساعدة أسرة الطفل في التقدم للحصول على منح اجتماعية (منحة رعاية الطفل وحضانته)، كما تساعد المؤسسة الأطفال على دمجهم في برامج التعليم العادية من خلال التواصل مع المدارس والمسرحيات وتزويد الأطفال باللي المدرس، كما تساعد المؤسسة من يريدون الالتحاق بالجامعة في تخطيط رسم الالتحاق بالكليات، كما يتم مساعدة أطفال الشوارع في الحصول على وظيفة ملاءمة من خلال الوساطة لهم مع أرباب العمل المحتملين، كما يمكن عمل برنامج لهم في رعاية الأعمال والمشاريع لمدة ثالثة أشهر لمساعدتهم على الحصول على وظيفة، ويتم عمل لقاءات توعوية لجميع خريجي البرنامج، وتشمل دعوة العديد من أصحاب الشباب ليتسرب دخول هؤلاء الأطفال لسوق العمل.

- التوجيه والمتتابعة: حيث يقوم موظف المؤسسة أو المنظمة المدنية بالزيارات المنزلية والمتابعة المدرسية أربع مرات في السنة للأطفال الذين تم دمجهم مع أسرهم وفي التعليم، وذلك للتدخل السريع لحل مشكلاتهم حتى لا يعودوا للشارع مرة ثانية.

- العقبات التي تعوق تطبيق الرؤية التربوية المقتراحة وسبيل الجدولي عليها:

إن تطبيق الرؤية التربوية المقتراحة لدعم أطفال الشوارع في المجتمع المصري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 لا يخلو عن عقبات وصعوبات، ويمكن فيما يلي تناول أهم هذه العقبات، وسبيل إجادة المقابلات عليها بمشي من التفصيل:

- نظرية المجتمع المشتركة تجاه هؤلاء الأطفال، ولتعاملهم مع المجرمين لا خير فيهم ولا أمر من ورائهم، ويمكن مواجهة ذلك من خلال تغيير وتعدد هذه النظرة وذلك بتنوع أفراد المجتمع بطرق مختلفة هذه الفترة، وظروف التي جعلت من هؤلاء مشتردين في الشوارع وكيفية التعامل معهم ومساعدتهم، وهذه التوعية يتحمل مسؤوليتها الدولة من خلال مؤسسات المجتمع الإجتماعية والقضائية، بالتعاون مع الوزارات المعنية والمنظمات المدنية.

- عدم وجود حصر صحي متفق عليه بالأداء الفعلي لأخادم الأطفال، ولن يكون تضارب في الإحصاءات الخاصة بحصرهم، بما يزيد الأمر صعوبة في مواجهة هذه الظاهرة والقضاء عليها نهاية، والأمر يتطلب تعاونا من جميع الجهات المسؤولة في الدولة والعملية بالتعاون -على وجه الخصوص بظاهرة أطفال الشوارع- وكذلك الأمر يحتاج تعابير من مؤسسات المجتمع المدنية لوصول إلى الإجابات على الظاهرة حتى يتمكن من محاصيرها وبدينابيعها، ويمكن توفير خطة ساخنة بكل محافظة للإبلاغ عن وجود
أطفال بلا مأوى، وتخصيص فريق عمل ومجموعة من الأتوبيسات في كل محافظة للبحث عن هؤلاء الأطفال وحصرهم.

ت- ضعف التنسيق بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في التعامل مع هذه الظاهرة بصورة متكاملة، وهذا يتطلب من الدولة انتهاج خطة عمل قومية متكاملة بالتنسيق مع القطاعات المتعددة، وإنشاء مجلس أعلى قومي أو هيئة تنسيقية على التعامل مع ظاهرة أطفال الشوارع وفاقدي الرعاعة، على أن تمثل هذه الهيئة الوزارات المختلفة، والهيئات الأهلية، والمنظمات المانحة والمملوكة.

ث- ضعف الإمكانات اللازمة للتعامل مع أطفال الشوارع ودمجهم في المجتمع، وهذا يتطلب من الدولة بداية زيادة المخصصات اللازمة للتوليد مع ظاهرة أطفال الشوارع وفق خطة عمل على مستوى كل محافظة، مع الاستعانة بالدعم الخارجي من رجال الأعمال والقطاع الخاص، والمنظمات العربية والدولية المانحة والتي تعمل في مجال الطفلة. كما يمكن إنشاء ما يسمى "بنك تنمية الطفل"، وتكوين حسابات هذا البنك مخصصة لأطفال الشوارع والمشردين وأسرهم.

ج- النظرية العدلية لأطفال الشوارع تجا مع المجتمع، وللتغلب على ذلك فلا بد من تصحيح المسار لهؤلاء نفسها وتعليمها واجتماعها، وتكون البليدة مرحلة تصحيح الوضع النفسي والاجتماعي لهؤلاء الأطفال حيث يتم تأهيلهم من خلال التوعية الدينية والأخلاقية، وممارسة الألعاب الرياضية وتعلم بعض المهارات الديوتية، وتوبيعهم بالأمراض المختلفة، وهذا يستغرق من شهرين إلى عام، حسب احتياجات ومتطلبات وأحوال المتعلمين.

ح- تصوير الإعلام هؤلاء الأطفال على أنهم مجموعة من المجرمين، والمتسولين، والذين تستهدفهم أجهزة الشرطة لارتكابهم جرائم تهدد آمن المجتمع، والأمر يحتاج من الإعلام أن يقوم بدور توعوي يسهم من خلاله في حل المشكلة لا تعقيدها، فلا بد من تجنب عرض الأعمال الفنية التي تظهر هؤلاء الأطفال في أنتهم مجموعة من المجرمين، والمتسولين، وعمل مجموعة من اللقاءات مع الإعلاميين للمساعدة في تغيير هذه الصورة من خلال ورش العمل والمؤتمرات الوطنية.

قائمة المراجع:

أولا- المراجع العربية:

• أحمد، نبياء محمد (2008): تصور متقدم لدعم إنشاء أطفال الشوارع واستقرارهم في المجتمع المصري من منظور تربوي، عالم التربية - مصر، س (9)، ع (25)، مايو، ص 81-106.

رؤية تربية مقترحة لدمج أطفال الشوارع...

تاريخ الدخول

- المتاح على: www.capmas.gov.eg/party/party.htm
- تاريخ الدخول: 2018/6/30

المجلة كلية التربية – جامعة المنوفية

العدد الثالث 2019
مجلة كلية التربية – جامعة المنوفية

د. اسم سعد محمود محمود

العدد الثالث 2019

- حسام، هبة (2017): "الإحصاء" يكشف 122.1 مليون متضرب من التعليم من سن 6-20 سنة، 371.8 ألف طفل تركوا المدرسة من المرحلة الابتدائية، و45.6 ألف من الإعدادية والثانوية، تغطية، 394 ألف تم تلميذ، والغالبية من الجيزة وسوهاج، الجمعة 20 أكتوبر، متاح على تاريخ الدخول: http://www.youm7.com/story/2017/10/02/346922991.
رؤية تربية مقدّرة لدمج أطفال الشوارع...

١٠٠٥، ظلال محمد عادل (١٠٠٥): الأبعاد التربوية لظاهرة أطفال الشوارع في مصر، نحو استراتيجية مقدّرة لمواجهة المشكلة، مجلة كلية التربية (جامعة بنها) - مصر، ق (١٣)، أكتوبر، ص ٥٣٠-٥٣٤.

١٠٠٥، محمد السيد أبو المجد (١٠٠٥): ظاهرة أطفال الشوارع وتتصوير مقدّر لخدمة الاجتماعية في التعامل معها، دراسة مُطبِّقة على أطفال الشوارع بمدينة طنطا، مجلة كلية التربية - جامعة طنطا، ع (٢٩)، ص ص ٣٨٠ – ٤١٧.

عبد الحافظ، نبيله الورداني (٢٠٠٤): دراسة تقييمية لظاهرة أطفال الشوارع ومدى تأثيرها في الأسرة الفقيرة، مجلة الطفولة والتنمية - مصر، مجلد ٤، عدد ١٥، ص ص ٨٣-٩٤.٨٣.٩٤.

عساف، محمود عبد المجيد (٢٠١٤): رؤية مستقبلية مقدّرة لتغيير دور التمكين في تحقيق التنمية المستدامة بالجامعات الفلسطينية، مجلة العلوم التربوية، معهد الدراسات التربوية، مج (٢٣)، ع (٢)، أبريل، ص ص ٣٥٩-٣٩٩.

١٠٠٩، شركة أطفالشوارع دليل مقدّرة نحو أفاق المستقبل، مجلة الطفولة والتنمية - مصر، مج (٥)، ع (١٧)، يناير، ص ص ١٦٧-١٩٩.

عمارة، باسمية (٢٠١٢): التوجه نحو التسويق الأفضل لتحسين التنمية المستدامة في الجزائر، دراسات الجزائر، ع (٥٥)، جانفي، ص ص ٣٠٢-٣٠٣.

غزلاني، ودار (٢٠١٢): دور الأمم المتحدة في محاربة ظاهرة أطفال الشوارع: الاتفاقيات والميكنيزمات، دفاتر السياسة والقانون، العدد (٥)، جوان، الجزائر، متاح على:
http://dspace.univouargla.dz/jspui/bitstream/123456792/0/D15145.pd:
تاريخ الدخول: ٣٠/٦/٢٠١٨.


فخري، نور، وعبد الجليل، هشام (٢٠١٧): القومي للبحوث الجنائية: عدد أطفال الشوارع في مصر يبلغ (١٦) ألفاً، الخميس ٣٣ فبراير، متاح على:
٣٠/٦/٢٠١٨.

فهمي، محمد سيد (٢٠٠٣): أطفال الشوارع: الأسباب والدوافع، رؤية واقعية، مجلة الطفولة والتنمية - مصر، العدد (١)، ص ص ١٣٩-١٥٩.

مجاهد، نهى عادل (٢٠١٨): التعليم والمسؤلية المجتمعية والتنمية المستدامة بين الواقع والمامل، ط (١)، القاهرة: دار النهضة العربية.


هاشم، مروة (2014): تعليم أطفال الشوارع والأطفال العاملين في الهند، مجلة العلم، باللغة العربية.

ثانياً - المراجع الأجنبية:


